لكي تكون السماء حدودا لحرية الصحافة

حالة الحريات الإعلامية في الأردن

عام 2004

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

معاً لتطوير حرية الإعلام

للعام الثالث على التوالي يصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريره عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام ٢٠٠٤.

ويتزامن اصدار هذا التقرير مع احتفال العالم بذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من شهر أيار من كل عام .

وتقرير الحريات هذا العام يستند إلى استطلاع لرأي الإعلاميين شمل ١٠٠ صحفي وصحفية ممن يعملون في مؤسسات إعلامية مختلفة وهم يشكلون ما نسبته ١٦,٤٧% من عدد العاملين المسجلين في نقابة الصحفيين.

واعتمدنا في قياس الاستطلاع على مبدأ التكرار العشوائي المنتظم مستندين إلى كشف الهيئة العامة لنقابة الصحفيين حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١.

والمشكلة التي واجهتنا أنه لاتوجد معلومات موثوقة حتى الآن عن الذين يعملون في الحقل الإعلامي في الأردن، فكشوفات النقابة توثق الأعضاء المنتسبين لها في حين أن هناك صحفيون خارج عضوية النقابة يمارسون العمل الإعلامي، بالاضافة إلى أن العديد ممن هم مسجلون في كشف الهيئة العامة للنقابة توقفوا عن مزاولة المهنة أو خارج البلاد.

وحرصنا في استطلاع هذا العام الذي انجزته مجموعة من الباحثات عبر الهاتف بالتعاون مع شركة الاتصالات الأردنية في الفترة من ٢٠٠٥/٥/٢ وحتى ٢٠٠٥/٥/٥ على مراجعة وتدقيق أسئلة الاستطلاع الذي أجريناه عام ٢٠٠٣ وحاولنا تجنب بعض الأخطاء وسعينا أن تكون أكثر دقة ووضوحاً وأن نضيف بعض الأسئلة التي تثريه وتجعله أكثر قدرة على الاجابة على الأسئلة التي تشغلنا وتؤرقنا حول حالة الحريات الإعلامية.

إن أسئلة الاستطلاع حاولت أن تلامس المشكلات الأساسية التي تواجه الإعلاميين وأن تكشف عن رؤيتهم ومواقفهم من حالة الإعلام ومؤسساته في الأردن.

وباعتقادنا أن نتائج الاستطلاع تؤشر بشكل واضح وعام إلى عدم رضى الإعلاميين عن واقعهم ولكن في الوقت نفسه لا يمكن اغفال أن هناك تحسن يمكن تلمسه في حالة الحريات الإعلامية في العام الماضي مما شهدناه عام ٢٠٠٣.

وما يستحق التنويه إلى أن الاستطلاع ليس هو المحاولة الوحيدة لقراءة حالة الحريات، فقد ترافق مع هذا الجهد انجاز ثلاث دراسات كلف بها إعلاميون وقانونيون وهي على النحو التالي:

❖ حالة التشريعات الإعلامية عام ٢٠٠٤

قام بها المحامي محمد قطيشات

❖ الانتهاكات والتجاوزات والضغوط الواقعة على الإعلاميين عام ٢٠٠٤

قام بها الزميل بسام بدارين

❖ الحالة المهنية للإعلاميين عام ٢٠٠٤

قام بها الزميل ناصر قمش

ويمكن الحصول على هذه الدراسات من موقعنا www.cdfj.org

وإذ نشكر كل الذين ساندوا جهود المركز حتى يستمر بالعمل في عامه السادس، فإننا نؤكد أن ما نقوم به هو محاولة تحتمل الصواب والخطأ، ونأمل ونتمنى أن نستمع لملاحظاتكم وانتقاداتكم حتى نستطيع معا تطوير حرية الصحافة لتصل حدود السماء.

نضال منصور
رئيس المركز

قراءة تحليلية لاستطلاع الرأي
حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام ٢٠٠٤

مقدمة:

كشف استطلاع رأي للاعلاميين الاردنيين ان غالبيتهم لا يزال غير راض عن حالة الحريات الصحفية التي عاشوها ومروا بها العام الماضي ٢٠٠٤.

ووصف ٥ر٦٢% من الصحفيين المشاركين حالة الاعلام في الاردن بانها متدنية ومقبولة في حين لم يجدها ممتازة سوى ١ر٣% واعتبرها جيدة ٣ر٨% واجاب ٢٦% بانها متوسطة.

واجري استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين في الفترة من ٢٠٠٥/٥/٢ وحتى ٢٠٠٥/٥/٥ على عينة من الصحفيين شملت ١٠٠ اعلامي من مختلف المؤسسات واعتمدت في اختيارها على مبدأ التكرار العشوائي المنتظم حسب السجلات المعتمدة لنقابة الصحفيين حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١.

واجاب على استطلاع الرأي ٩٦ صحفيا في حين رفض المشاركة اربعة صحفيين وتوزعت العينة على النحو التالي:

جدول بتوزيع العينة:

المؤسسة الإعلامية		عدد المجيبين	النسبة المئوية
يومية	جريدة الرأي	25	26
	جريدة الدستور	27	28.1
	جريدة الغد	2	2.1
	جريدة العرب اليوم	6	6.3
أسبوعية	جريدة الشاهد	1	1.04
	جريدة المجد	2	2.1
	جريدة شيحان	4	4.2
	جريدة الميثاق	1	1.04
	جريدة الاتجاه	1	1.04
	جريدة البلاد	1	1.04
	جريدة الهلال	1	1.04
	جريدة المرآة	1	1.04
متخصصة	رامة النسائية	1	1.04
	تراكس الأردن	1	1.04
	الحرية	1	1.04
	الصباح	1	1.04
	رسالة البيئة	1	1.04
عربية	القدس العربي	1	1.04
	القبس	1	1.04
	صحف مهاجرة	1	1.04
	زهرة الخليج	1	1.04
وكالة الأنباء الأردنية		6	6.3
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون		8	8.3
صحفيون مستقلون		1	1.04
Total		96 من 100	100.0

المؤسسة الإعلامية	الرفض
جريدة العرب اليوم	2
جريدة الدستور	1
لم يحدد اسم المؤسسة	1
Total	4 من 100

واظهر الاستطلاع تفاؤلا وتحسنا واضحا في اعتقاد الصحفيين ان حالة الحريات الاعلامية شهدت تقدما بسيطا العام الماضي، حيث قال ٢ر٥٥% منهم بان الحريات شهدت تقدما بسيطا, في حين ٤ر٩% اجابوا بانها شهدت تطورا كبيرا واعتبرها ٨ر١٩% بانها لم تتغير واكد ٤ر١٠% بانها تراجعت بشكل بسيط وتراجعت نسبة الذين اشاروا الى انها تراجعت بشكل كبير لتصل ٢ر٥%.

ومن الواضح ان هذه الارقام تؤشر الى احساس الصحفيين بان هناك محاولات جرت العام الماضي لتحسين مناخ وواقع حرية الاعلام في الاردن.

وبمقارنة نتائج استطلاع عام ٢٠٠٤ بارقام الاستطلاع الذي اجراه المركزعام ٢٠٠٣ تظهر ان الوضع يسير نحو الافضل وان كان بشكل بطيء.

فقد اعتبر ٦ر٤٨% من الصحفيين الذين شاركوا باستطلاع عام ٢٠٠٣ بانها لم تتغير في حين وجدها ٢ر٢٢% بانها شهدت تراجعا.

وقد وصفها ٢ر٢٩% من الصحفيين عام ٢٠٠٣ بانها متدنية في حين ٢ر٤٦% في استطلاع عام ٢٠٠٢ يصفونها بانها متدنية و ٢ر٦٤% يعتبرونها في تراجع.

والتدقيق في نتائج استطلاع ٢٠٠٤ يكشف بان التوجهات الملكية والاجراءات الحكومية خلقت اجواء ايجابية عند الصحفيين.

القوانين والتشريعات.

ورغم كل الجهود التي بذلت لتعديل التشريعات فلا يزال ٥ر٣٧% من الاعلاميين يجدون ان القوانين تشكل قيدا على حرية الاعلام و ٣ر٣٣% لا يرون اي تأثير لهذه التشريعات في حين يجد ٢٦% انها تسهم في حرية الاعلام.

ويبدو واضحا ان واقع التشريعات عام ٢٠٠٤ في تحسن مستمر اذا ما قورن بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٣، حيث اعتبر ٣ر٥٨% ان التشريعات تشكل قيدا على حريتهم ووجدها ٥ر١٢% تسهم في دعم حريتهم.

ويعتقد ٥ر٣٦% ان قانون العقوبات هو اكثر القوانين التي تؤثر سلبا على حرية الاعلام, يليه قانون المطبوعات والنشر ١ر٢٨% ويأتي بعده قانون محكمة امن الدولة ٩ر٢١% ثم قانون الاعلام المرئي والمسموع بنسبة ٦ر١٤% وقانون وثائق واسرار الدولة ٤ر٩%،في حين اعتبر ٢ر٥% من الاعلاميين ان كل القوانين السابقة تؤثر سلبا على حريتهم الصحفية.

ولم يستطع أكثر الصحفيين الاجابة على السؤال الذي طلب منهم تحديد أكثر ثلاثة مواد قانونية تقيد حرية الإعلام من بين قوانين "العقوبات والمطبوعات والنشر، والإعلام المرئي والمسموع، ومحكمة أمن الدولة، ووثائق وأسرار الدولة" إذ أعاد الصحفيون ذكر أسماء القوانين دون تحديد مواد بعينها باستثناء الاشارة إلى "حبس الصحفيين".

وفي المقابل فان الجهود التي بذلت لتعديل التشريعات العام الماضي وجدت صدى عند الاعلاميين حيث اعتبر ٧ر٤٢% بانها تشكل تطورا ايجابيا, ووصفها ٤ر٣٤% بانها غير كافية وعارض ذلك ٧ر١٧% اذ اكدوا انهم لا يجدون فيها اي تطور ايجابي في حين قال ٢ر٥% انهم لا يعرفون.

وحين طلب من الصحفيين ان يذكروا ثلاثة اسباب ايجابية للتغييرات التي شهدتها التشريعات تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

* توجهات جلالة الملك.
* منع حبس وتوقيف الصحفيين.
* تعديل قانون الصحافة والنشر.
* تناغم التشريعات مع عملية الاصلاح.
* اتاحة مساحة اوسع لحرية الصحفيين.
* وقف الرقابة المسبقة.
* تحويل الصحفيين لمحكمة البداية.
* زيادة الدورات التدريبية التي تتحدث عن حقوق الاعلاميين.

وحين سئل الذين اعتبروا ان التغييرات على التشريعات كانت سلبية وغير كافية ان يذكروا اسباب ذلك تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

* المسؤولون لا ينفذون توجيهات جلالة الملك.
* لم يحدث اي تعديل جذري على القوانين.
* تدخل الحكومة بالاعلام.
* استمرار اعتقال الصحفيين.
* لا يتاح الوصول الى المعلومات.
* وسائل الاعلام لا تزال خائفة.
* لا يبت بقضايا الصحافة بالمحاكم بسرعة.
* وجود رقابة مسبقة.
* اجراءات تبليغ الصحفيين بالمحاكم سيئة.
* سوء المعاملة التي يلقاها الصحفيون بالمحاكم.
* اقامة الدعوى على رئيس التحرير.
* تعطيل ووقف بعض الصحف عن الصدور.
* المحاكمات تتم للصحفيين دون رقابة وحضور النقابة.

ويظهر التدقيق في الاجابات التفصيلية للاعلاميين على اسئلة التشريعات ان معرفة ووعي الصحفيين بالقوانين لا يزال محدودا, فهم غير ملمين بشكل تفصيلي بالتطورات التي تطرأ ولا يعرفون بشكل محدد القوانين او المواد التي تعيق حريتهم.

المجلس الأعلى للإعلام:

ولا يزال ٣ر٥٨% من الاعلاميين يجدون ان المجلس الاعلى للاعلام لا تأثير له على حرية الصحافة في حين وجد ٢٤% انه يسهم في تقدم الحرية واعتبر ٤ر٩% بانه على العكس من ذلك يسهم في تراجعها و ٣ر٨% لم يكن له رأي.

وعلى الرغم من ان ارتفاع نسبة الاعلاميين الذين يجدون ان لا تأثير للمجلس الاعلى للاعلام . فان المؤشرات تكشف ان صورته ودوره في تحسن.

فالاستطلاع عام ٢٠٠٣ اظهر ان ٨ر٧٧% لا يرون اي تأثير له وكان من يعتقدون بان لا دور ولا تأثير له عام ٢٠٠٢ قد بلغت ٦ر٨١%.

وعزا الاعلاميون الدور الايجابي للمجلس الاعلى للاعلام في دعم الحرية الى اسباب ابرزها:

* ساهم في رفع مستوى الحريات.
* وضع تشريعات اعلامية جديدة.
* الاطمئنان على وضع الصحفيين عند تعرضهم للمشاكل.
* تخفيف الضغوط عن الصحفيين.
* الدورات التدريبية.

واعاد الصحفيون الدور السلبي للمجلس الاعلى للاعلام الى مجموعة اسباب ابرزها:

* المجلس اداة حكومية للضغط على الصحافة .
* دوره استشاري.
* تصريحاته وتوجهاته كلام لا يطبق.
* لا يمثل الطموحات الاعلامية.
* تعدد المرجعيات الاعلامية.
* المجلس الاعلى لا يمثل الاعلام والصحافة.

وحين سئل الصحفيون لماذا لا يجدون للمجلس الاعلى اي تأثير تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

* مضغوط عليه ولا تنفذ توجهاته على ارض الواقع.
* لا يوجد دور فعلي له وغير مستقل.
* لا توجد علاقة بين المجلس والصحافة.
* السلطة التنفيذية هي الاقوى.
* المجلس تنقصه آليات التحرك.
* يتدخل في شؤون النقابة.
* اليات اختيار اعضاء المجلس غير واضحة.
* غير قادر على اقناع الحكومة.
* لا يختار لعضويته الكفاءات الحقيقية القادرة على العمل.
* لا يقوم المجلس بالتوعية بدوره.
* لا يستطيع تغيير عقليات المسؤولين.
* لا يضغط على الحكومة بشكل قوي وفعلي.

إلغاء وزارة الإعلام.

اما الغاء وزارة الاعلام فقد اكد ٥ر٦٢% من الاعلاميين ان لا تأثير له على حرية الاعلام وقال ٦ر١٤% انه اسهم في تقدم حرية الاعلام في حين رأى ٨ر١٨% انه اسهم في تراجع حريته وقال ٢ر٤% انه لا رأي لهم.

ومقارنة باستطلاع عام ٢٠٠٣ يتضح ان هناك ارتفاعا في نسبة من يعتقدون بان الغاء الوزارة لم يؤثر على حرية الاعلام حيث كانت النسبة ٩ر٥٦%.

كذلك انخفضت نسبة من يعتقدون انه يسهم في تقدم حرية الاعلام من ٩ر٣١% عام ٢٠٠٣ الى ٦ر١٤% عام ٢٠٠٤ .
بالمقابل ارتفعت نسبة من يعتقدون انه يسهم في تراجع حرية الاعلام حيث اجاب ٧ر٩% فقط عام ٢٠٠٣ .

نقابة الصحفيين.

وتشير نتائج الاستطلاع الى ان نسبة كبيرة من الصحفيين تنظر بسلبية الى دور نقابة الصحفيين سواء في الدفاع عن حرية الاعلام او في تطوير الحالة المهنية الاعلامية.
فقد قال نحو ١ر٥٢% من الاعلاميين ان دورها ضعيف او مقبول في الدفاع عن حرية الاعلام وقال ٢ر٥% ان لا دور لها واشار ٧ر١٦% بانه متوسط. ولم يقل ان دورها جيدا سوى ٧ر١٦% في حين قال ٤ر٩% فقط ان دورها ممتاز.

وتبدو حالة عدم الرضى اكبر فيما يخص رؤية الاعلاميين لدور النقابة في تطوير الحالة المهنية حيث قال ٣ر٥٧% من الاعلاميين ان دورها ضعيف او مقبول و ٣ر٧% قالوا ان لا دور لها، واجاب ٥ر١١% بان دورها متوسط .. في حين قال ٦ر١٤% ان دورها جيد اما من قالوا ان دورها ممتاز فلم يتجاوز ٤ر٩%.

المركز الأردني للإعلام:

ويبدو ان اغلبية الاعلاميين لا يلمسون وجود تأثير لتأسيس المركز الاردني للاعلام حيث قال ٣ر٥٨% منهم ان لا تأثير له على حرية الاعلام في حين قال ٤ر٩% انه يسهم في تراجع حرية الاعلام و ٨ر١٨% فقط من الاعلاميين يعتقدون انه يسهم في تقدم حرية الاعلام في حين اجاب ٥ر١٣% بان لا رأي لهم.

ويكشف الاستطلاع عن عدم وضوح دور ومهام المركز الاردني للاعلام .. فحين طلب من الاعلاميين تحديد ابرز ثلاث مهمات يقوم بها اجاب نحو ٨ر٢٠% منهم انه لا يوجد له مهمات و ٨ر٤% قالوا انهم لا يعرفون عنه وقال ٦ر٩% ان احدى مهامه تدريب الصحفيين في حين اجاب ٦ر٥% ان من مهامه الدفاع عن الصحفيين. واورد الاعلاميون عددا من القضايا التي يعتقدون انها مهام يقوم بها المركز ابرزها:

* بديل لوزارة الاعلام.
* توفير المعلومات.
* توثيق العلاقات الاردنية العربية والدولية.
* اثارة نقاش حول التشريعات الاعلامية.
* وصول صوت الصحفي.
* عرض مهام المسؤولين.
* عقد ندوات ومؤتمرات.
* شبكة علاقات عامة.
* اصدار تقارير دورية والتوثيق.
* متابعة الاعلام.
* تسويق الاردن في الخارج.
* توفير خدمات للصحفيين.
* مرجعية للتنسيق.
* منح تصاريح للمحطات الفضائية.
* وضع حد للتجاوزات المهنية.
* عمل استطلاعات رأي.
* التعامل مع الصحفيين من خارج الاردن.

كذلك شملت اجابات من نوع:

* اضافة مناصب جديدة.
* توسيع المكاتب الاعلامية.
* تعيين ملحقين اعلاميين في الخارج.
* نشر صور المدير العام واخباره.
* جمع الاخبار من الصحف ونشرها على الموقع الالكتروني.

انشاء محطات إذاعة وتلفزة:

وما زال معظم الاعلاميين يرون ان انشاء محطات اذاعة وتلفزة خاصة في الاردن يعد مؤشرا على تطور حرية الاعلام .. فقد اجاب ٤٩% من الاعلاميين بـ نعم حين سئلوا ان كان انشاء المحطات الذي بدأ العام الماضي ٢٠٠٤ يعد مؤشرا على تطوير حرية الاعلام، في حين قال ٥ر١٣% فقط بان ذلك ليس مؤشرا واجاب ٤ر٣٤% بانه لا تأثير لذلك وقال ١ر٣% بلا اعرف.

ورغم ذلك فان نسبة من يعتقدون بان انشاء المحطات الخاصة يؤشر على تطور الاعلام تراجعت عما كانت عليه عام ٢٠٠٣.

فقد اشارت نتائج عام ٢٠٠٣ ان ٦ر٨٠% كانوا يعتقدون ان تأسيس المحطات مقياس ومؤشر مهم لحرية الاعلام، في حين قال ٧ر١٦% حينها بانه ليس مؤشرا على تطور الاعلام واجاب ٤ر١% بـ لا اعرف.

هيئة الاعلام المرئي والمسموع:

كما قال ٣ر٥٧% من الاعلاميين ان هيئة الاعلام المرئي والمسموع ليس لها تأثير على حرية الاعلام في الاردن، واجاب ٢ر٢٩% بانها تسهم بتقدم حرية الاعلام مقابل ٢ر٤% قالوا انها تسهم في تراجعه وقال ٢ر٥% لا اعرف و ٢ر٤% لا رأي لهم.

وحين طلب من الاعلاميين تحديد ابرز ثلاث مهمات للهيئة قال ٣ر١٣% بانه لا يوجد لها مهمات و ٧ر٦% قالوا لا عرف.

في حين حدد بضعة اعلاميين عددا من المهمات ابرزها:

* منح تراخيص للمحطات التلفزيونية والاذاعية.
* زيادة الاستثمار في الاعلام.
* تنظيم الترددات.
* اعداد لائحة المصنفات المرئية او المسموعة لاجازتها.
* دور تنسيقي وتنظيمي.
* دور تثقيفي.
* توجيه الاعلام.
* التشريع.
* تطوير الرسالة الاعلامية.
* نقل صورة اوضح عن الاردن للخارج.
* تجنب القضايا الحساسة.
* عدم تطوير الاعلام.
* تقييد المؤسسات الاعلامية.
* تشكيل رأي عام.

وتظهر اجابات الاعلاميين حول المركز الاردني وهيئة الاعلام المرئي عدم وضوح دوره ومهام البنية الاعلامية التي يجري انشاؤها.

توقيف ومحاكمة الإعلاميين:

وكشفت نتائج الاستطلاع ان ٢٦% من الاعلاميين تعرضوا للمحاكمة بقضايا لها علاقة بالاعلام قبل عام ٢٠٠٤ مقابل ٧٤% لم يتعرضوا لها.

اما خلال عام ٢٠٠٤ فقد قال ٧ر١٦% من الاعلاميين المستطلع اراؤهم انهم تعرضوا للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالاعلام في حين لم يتعرض لها ٣ر٨٣% من الاعلاميين.

كذلك قال ٦ر١٥% من الاعلاميين انهم تعرضوا للتوقيف في قضايا لها علاقة بالاعلام قبل عام ٢٠٠٤ مقابل ٤ر٨٤% لم يتعرضوا للاعتقال في حين انخفضت هذه النسبة الى حد ملحوظ خلال عام ٢٠٠٤ حيث اجاب ١% فقط من الاعلاميين بانهم تعرضوا للتوقيف في قضايا لها علاقة بالاعلام خلال العام الماضي ونفى ذلك ٩٩% من الاعلاميين مما يشير الى تحسن واضح في مسألة امتناع الجهات المختصة عن توقيف الصحفيين في قضايا الاعلام.

وحين سئل الاعلاميون الذين تعرضوا للمحاكمة عمن حرك الدعاوى جاءت اجاباتهم كالتالي:

* الحكومة ٣ر٨%.
* مسؤولون في الحكومة ١ر٣%.
* شركات خاصة ١ر٣%.
* مؤسسات شبه حكومية ١%.

* مواطنون عاديون ٣ر٦%.

وطلب من الاعلاميين الذين تعرضوا للمحاكمة خلال عام ٢٠٠٤ تحديد التهمة او التهم التي وجهت لهم وجاءت الاجابات كالتالي:
اجاب ٨ر١٥% منهم انه لا يوجد تهم وقال ٣ر٥% لا اعرف.
في حين انحصرت الاجابات الاخرى في التالي:

* الاساءة للمصلحة العليا للدولة.
* المس بهيبة الدولة .
* نشر اخبار عن مرافق حكومية وشركات خاصة.
* تعكير صفو العلاقات مع دول عربية.
* تجاوزات.
* انتقادات لشخصيات عامة.

وتظهر أيضاً الاجابات السابقة عدم وجود وعي كاف لدى الاعلاميين بالجوانب القانونية للتمييز بين اسباب رفع الدعوى وتكييف التهم القانونية.

وحين طلب من الاعلاميين الذين تعرضوا للتوقيف تحديد الجهات التي قامت بذلك جاءت اجاباتهم كالتالي:

* لا يوجد ٩ر٢٥%.
* وزارة الاعلام ١ر١١%.
* محكمة شرعية اردنية ٤ر٧%.
* الحكومة ٤ر٧%.
* المحافظ ٧ر٣%.
* قرار اداري ٧ر٣%.
* محكمة امن الدولة ٧ر٣%.

اما عن اسباب التوقيف فاورد الاعلاميون عدة اسباب اهمها:

* نشر اخبار غير صحيحة.
* القدح والذم والتشهير.
* كتابة الشعر.
* تجاوزات.

وكما توضح النتائج فان ٣ر٦% فقط من الاعلاميين المستطلع اراؤهم قد صدر بحقهم حكما قضائيا قطعيا اما طبيعة الحكم الصادر فانه يتوزع على حكمين الاول براءة ٢ر٤% وحكم بالغرامة ١ر٢% اي ان نسبة من صدر بحقهم حكم بالبراءة بلغ ٧ر٦٦% والذين صدرت بحقهم احكام بالغرامة ٣ر٣٣% ولم يسجل اي حكم بالحبس ضد الاعلاميين.

الضغوط والمضايقات.

وما يزال الاعلاميون في الاردن يتعرضون للضغوط حيث قال ٦ر٤٠% من المستطلعة اراؤهم انهم تعرضوا للمضايقة خلال عام ٢٠٠٤ بسبب ارائهم او مواقفهم او بسبب ما نشروه او كتبوه في حين قال ٣ر٥٧% انهم لم يتعرضوا واجاب ١ر٢% انهم لا يتذكرون او لا يعرفون.

وبالرغم من ارتفاع نسبة المضايقات الا انها تراجعت عن النسبة التي سجلت عام ٢٠٠٣ حيث اجاب حينها ٨ر٥٢% من الاعلاميين بانهم تعرضوا للمضايقة.

وعدد الاعلاميون انواع المضايقات التي تعرضوا لها كالتالي:

* التهديد الشخصي ٧ر١٦%.
* الاتصالات الهاتفية ١ر١١%.
* الملاحقة بالنقد والشكوى لدى النقابة ٣ر٩%.
* ضغوط رؤساء التحرير ٤ر٧%.
* الغاء اخبار كانت ستنشر ٦ر٥%.
* تدخلات »غير محدودة« ٦ر٥%.
* تضييق الخناق في اسلوب الكتابة ٦ر٥%.
* اتصالات من مسؤولين ٧ر٣%.
* تحذير من الكتابة في مواضيع محددة ٧ر٣%.
* لا يوجد ٧ر٣%.

ووردت إجابات عن المضايقات من بينها:

* ضغوط من الاجهزة الرسمية.
* عدم منح الحرية في تغطية المناسبات.
* عدم التجاوب من قبل المسؤولين.
* التضييق على حركة الاعلام.
* السب والشتم.
* مضايقات من قبل السلطة الفلسطينية او شخصيات خارج الاردن.
* توقيف طباعة الجريدة.
* تكسير سيارة ومحاولة الاذى الجسدي بالضرب.
* تهديد بالقتل.
* عقوبة نقل من المؤسسة.
* فصل من المؤسسة.
* احالة على التقاعد.
* فرض الرأي الاخر.
* حملة من الناطق الرسمي.

وحين طلب من الاعلاميين تحديد الجهة التي تقف وراء المضايقة التي تعرضوا لها جاءت الاجابات كالتالي:

* شخصيات متنفذة ٩ر٢٢%.
* وزراء ومسؤولون في الحكومة ٨ر١٨%.
* زعامات عشائرية ٢ر٥%.
* الاجهزة الامنية ٢ر٤%.
* احزاب ١ر٣%.
* شركات اعلان ١ر٢%.
* نقابات ١%.

وخلال عام ٢٠٠٤ تعرض ٦ر٣٩% من الاعلاميين لحالات منع نشر اخبار او تقارير او تحقيقات او مقالات كتبوها في حين قال ٤ر٥٩% انهم لم يتعرضوا لذلك اجاب ١% لا اتذكر.

وتؤشر تلك الارقام على استمرار وجود رقابة ورقابة ذاتية في المؤسسات الاعلامية على النشر الا انها بمقارنتها بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٣ تظهر وجود تحسن ملحوظ حيث تراجعت نسبة من تعرضوا لمنع نشر موادهم الصحفية من ٨ر٥٢% عام ٢٠٠٣ الى ٦ر٣٩% عام ٢٠٠٤ وهو ما يعتبر مؤشرا ايجابيا.

وطلب من الاعلاميين الذين منعت اخبارهم من النشر تحديد اسباب المنع وجاءت الاجابات كالتالي:

* لا يوجد حرية صحفية.
* تجاوز الخطوط الحمراء.
* لانها ضد رئيس الحكومة.
* عدم نزاهة المسؤولين.
* تحت مبرر حماية المصلحة الوطنية او المصلحة العليا.
* المساس بدول صديقة او شقيقة.
* توقيف طباعة الجريدة.

* قرار من رئيس التحرير.
* قـرار الـصحفي لمـشرف علـى المقـالات.

تدخل الحكومة:

وما زال اغلب الاعلاميين يعتقدون ان الحكومة تتدخل في الاعلام حيث قال ٤ر٥٩% ان الحكومة تدخلت عام ٢٠٠٤ في شؤون الاعلام وتغطياته واخباره واثرت في توجهاته في حين اجاب ١ر٢٧% بانها لا تتدخل وقال ٥ر١٣% انهم لا يعرفون.

وذكر الاعلاميون مجموعة كبيرة من الاسباب التي يعتقدون انها تقف وراء تدخل الحكومة في الاعلام ابرزها:

* مبررات امنية.
* القانون يسمح لها بذلك.
* بهدف السيطرة على الاعلام.
* التضييق على حرية الاعلام.
* الحكومة لا تقبل النقد والرأي الاخر.
* الحفاظ على المصلحة الوطنية العامة.
* الدفاع عن الحكومة وسياساتها وتسويقها وتحسين صورتها.
* الحفاظ على العلاقة مع دول مجاورة.
* وجود اخبار تمس العراق.
* وجود تجاوز للخطوط الحمراء.
* وجود اخبار سيئة.
* شراء الصحفيين.
* الضغط على الرأي العام.
* الغاء او تغيير اخبار.
* الوضع السياسي في المنطقة.
* حصر الاخبار بالاذاعة والتلفزيون.
* التخلص من الدخلاء على الصحافة.

شركات الإعلان:

ولا يقتصر التدخل في الاعلام او التأثير به على الحكومة بل يمتد الى شركات الاعلان حيث يرى ٣ر٥٦% من الاعلاميين ان الشركات تؤثر في سياسات الاعلام وانها توجهه لمصالحها في حين لا يرى ذلك ٣ر٣٢% ويقول ٥ر١١% انهم لا يعرفون عن ذلك.

ويلاحظ ان نسبة من يعتقدون بتدخل الشركات في الاعلام اكبر من نسبة من يعتقدون بوجود تدخل حكومي وان كانت تقل عن نسبة استطلاع عام ٢٠٠٣ التي اظهرت حينها ان ٩ر٨٨% يعتقدون ان شركات الاعلان تتدخل.

وطلب من الاعلاميين ان يوضحوا كيف يحدث التدخل من قبل شركات الاعلان فجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

* وجود مصالح مشتركة بينها وبين المؤسسة الاعلامية.
* تهديد بعدم نشر الاعلان.
* طلب عدم نشر اي معلومات حول شركاتهم.
* المساومة.
* التستر على قضايا لها علاقة بالشركة.
* شراء ذمم الصحفيين.
* تغيير الاخبار.

منع دخول الصحف:

وتبين النتائج ايضا ان ٨ر١٩% من الاعلاميين يعتقدون انه جرى منع دخول صحف ومجلات للاردن خلال عام ٢٠٠٤ في حين قال ١ر٢٨% انه لا يوجد منع فيما اجاب ١ر٥٢% على السؤال بـ »لا اعرف«.

وحدد الاعلاميون اسماء عدد من الصحف التي جرى منعها وشملت:

* القدس العربي.
* الحياة.
* الشرق الاوسط.
* المحور العربي.
* العرب تايمز.
* مجلة اسرائيلية تخص عرب ٤٨ .

رقابة مسبقة:

واكد ٦ر٣٩% من الذين شملهم الاستطلاع ان بعض الصحف الاردنية خضعت للرقابة المسبقة خلال عام ٢٠٠٤ في حين قال ٩ر٢١% انها لم تخضع واجاب ٥ر٣٨% بانهم لا يعرفون ان كانت الصحف تعرضت لرقابة مسبقة ام لا.

ومقارنة باستطلاع عام ٢٠٠٣ نلاحظ انخفاض نسبة من يعتقدون بتعرض الاعلام لرقابة مسبقة حيث بلغت تلك النسبة عام (٢٠٠٣) ٤ر٤٤%.

واورد الاعلاميون في اجاباتهم اسماء عدد من الصحف الاردنية والمؤسسات الاعلامية التي تعرضت لرقابة مسبقة وشملت تقريبا معظم الصحف اليومية وعدد من الاسبوعيات ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

* المجد.
* الوحدة.
* الرأي.
* الشاهد.
* الدستور.
* الغد.
* العرب اليوم.
* مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
* المحور.
* البلاد.
* الميثاق.
* السبيل.

وذكرت احدى الاجابات اسم صحيفة (الناصرية) واجابة اخرى ذكر فيها المستطلع (كل الصحف).
وحين طلب من الاعلاميين ذكر الاسباب التي يعتقدون انها وراء هذه الرقابة جاءت اجاباتهم كالتالي:

* الوضع السياسي ١ر٤٩%.
* سياسة السلطة التنفيذية ٣ر٣٣%.
* لا يوجد اسباب ١٤%.
* لا اعرف ٥ر٣%.

حرية الإذاعة والتلفزيون:

ورغم الجهود التي بذلت في مجال الاعلام المرئي والمسموع ما زال ٧ر٤١% من الاعلاميين يعتبرون ان الاذاعة والتلفزيون الاردني يتمتع بحرية اعلامية متدنية .
في حين قال ٢٦% انها مقبولة واجاب ٩ر٢٢% بانها متوسطة ولم يقل عنها جيدة سوى ٣ر٧% وفقط ١ر٢% قالوا انها حرية ممتازة.

وكانت أبرز الاجابات التي وجدت أن مستوى حرية التي تتمع بها الإذاعة كانت على النحو التالي:

* برامجها قوية وخاصة الحوارية.
* أفضل من السنوات السابقة.
* متوازنة دائماً.
* إدارتها جيدة.

وعزا الاعلاميون تدني مستوى الحرية التي تتمتع بها الاذاعة والتلفزيون لعدد كبير من الاسباب ابرزها:

* مؤسسة حكومية بدون صلاحيات.
* مقيدة بالسياسة الداخلية.
* تعمل باشراف الحكومة.
* لانها ذراع الحكومة.
* تدخل جهات عليا ووجود رقابة.
* الجمود الاداري.
* وجود اشخاص غير نزيهين.
* عدم وجود الرأي الاخر.
* تعدد المرجعيات.
* بسبب القائمين على البرامج.
* الواسطة والمحسوبية.
* قلة الخبرة.
* ضعف الكادر.
* الخوف من البلبلة.

وكالة الأنباء الأردنية -بترا-

وفيما يخص وكالة الانباء الاردنية (بترا) قال ٥ر٣٧% من الاعلاميين بانها تتمتع بحرية متدنية و ٩ر٢١% بانها حرية مقبولة فيما قال ٢٤% انها تتمتع بحرية متوسطة مقابل ٥ر١١% قالوا انها حرية جيدة و ٢ر٥% اجابوا بانها حرية ممتازة.

وأبرز الإجابات التي وجدت أن وكالة الأنباء تتمتع بدرجة جيدة من الحرية الإعلامية:
* الكادر الإداري الجيد.
* سقف أعلى من الإذاعة والتلفزيون.
* جرأة في معالجة الأمور.

كما تركزت الاجابات التي أظهرت تدني درجة الحرية الإعلامية عند وكالة الأنباء الأردنية على النحو التالي:
* تخضع لسيطرة الحكومة مباشرة.
* كوادرها ضعيفة.
* الرقابة عليها كبيرة وقوية.
* غير قادرة على مواكبة التطورات.
* وجود رقابة ذاتية.
* لأنها الوحيدة وليس لها منافس.

رقابة الانترنت

واظهرت النتائج ايضا ان ٩ر٢٢% من الاعلاميين يعتقدون بان الانترنت يخضع للرقابة في الاردن في حين يرى ٥ر٣٨% انه لا يخضع لاي رقابة فيما قال ٥ر٣٨% لا اعرف.

وتبدو النتائج مقاربة لما اظهرته نتائج عام ٢٠٠٣ حيث اجاب حينها ٢ر٢٢% من المستطلعة اراؤهم بان هناك رقابة على الانترنت.

وحين طلب ممن يعتقدون بوجود رقابة على الانترنت ذكر امثلة على حالات الرقابة جاءت الاجابات كالتالي:

* مواقع دينية.
* مواقع سياسية.
* مواقع تستهدف الاردن مثل عرب تايمز.
* مواقع اعلامية.
* رقابة خفية.
* هناك مواقع مسيطر عليها من جهات حكومية.
* مواقع تمس الاردن.

وسئل الاعلاميون ايضا عمن يقوم بالرقابة فجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

* الحكومة ١ر٢٦% .
* لا اعرف ٧ر٢١%.
* المخابرات ١٣%.
* لا يوجد ١٣%.
* المسؤولون عن الاتصالات ٧و٨%.
* الدائرة الفنية في كل مؤسسة ٣ر٤%.
* ادارات المواقع ٣ر٤%.
* رقابة ذاتية من الصحفيين ٣ر٤%.
* شركات خاصة ٣ر٤%.

وحين سئل الاعلاميون عن الكيفية التي تحدث فيها الرقابة على الانترنت اظهرت الاجابات عدم وجود معرفة تقنية بذلك حيث جاءت الاجابات كالتالي:

* لا اعرف ٤ر٣٠%.
* حجب المواقع ٧ر٢١%.
* لا يوجد ٧ر٢١%
* اساليب فنية ١٣%.
* من خلال وسيط اردني ٣ر٤%.
* عملية رقابة فقط ٣ر٤%.
* عملية تقنية فقط ٣ر٤%.

جدوال و رسومات بيانية

توضح

حالة الحريات الإعلامية في الأردن

عام ٢٠٠٤

جدول بتوزيع العينة:

المؤسسة الإعلامية		عدد المجيبين	النسبة المئوية
يومية	جريدة الرأي	25	26
	جريدة الدستور	27	28.1
	جريدة الغد	2	2.1
	جريدة العرب اليوم	6	6.3
أسبوعية	جريدة الشاهد	1	1.04
	جريدة المجد	2	2.1
	جريدة شيحان	4	4.2
	جريدة الميثاق	1	1.04
	جريدة الاتجاه	1	1.04
	جريدة البلاد	1	1.04
	جريدة الهلال	1	1.04
	جريدة المرآة	1	1.04
متخصصة	رامة النسائية	1	1.04
	تراكس الأردن	1	1.04
	الحرية	1	1.04
	الصباح	1	1.04
	رسالة البيئة	1	1.04
عربية	القدس العربي	1	1.04
	القبس	1	1.04
	صحف مهاجرة	1	1.04
	زهرة الخليج	1	1.04
وكالة الأنباء الأردنية		6	6.3
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون		8	8.3
صحفيون مستقلون		1	1.04
Total		96 من 100	100.0

المؤسسة الإعلامية	الرفض
جريدة العرب اليوم	2
جريدة الدستور	1
لم يحدد اسم المؤسسة	1
Total	4 من 100

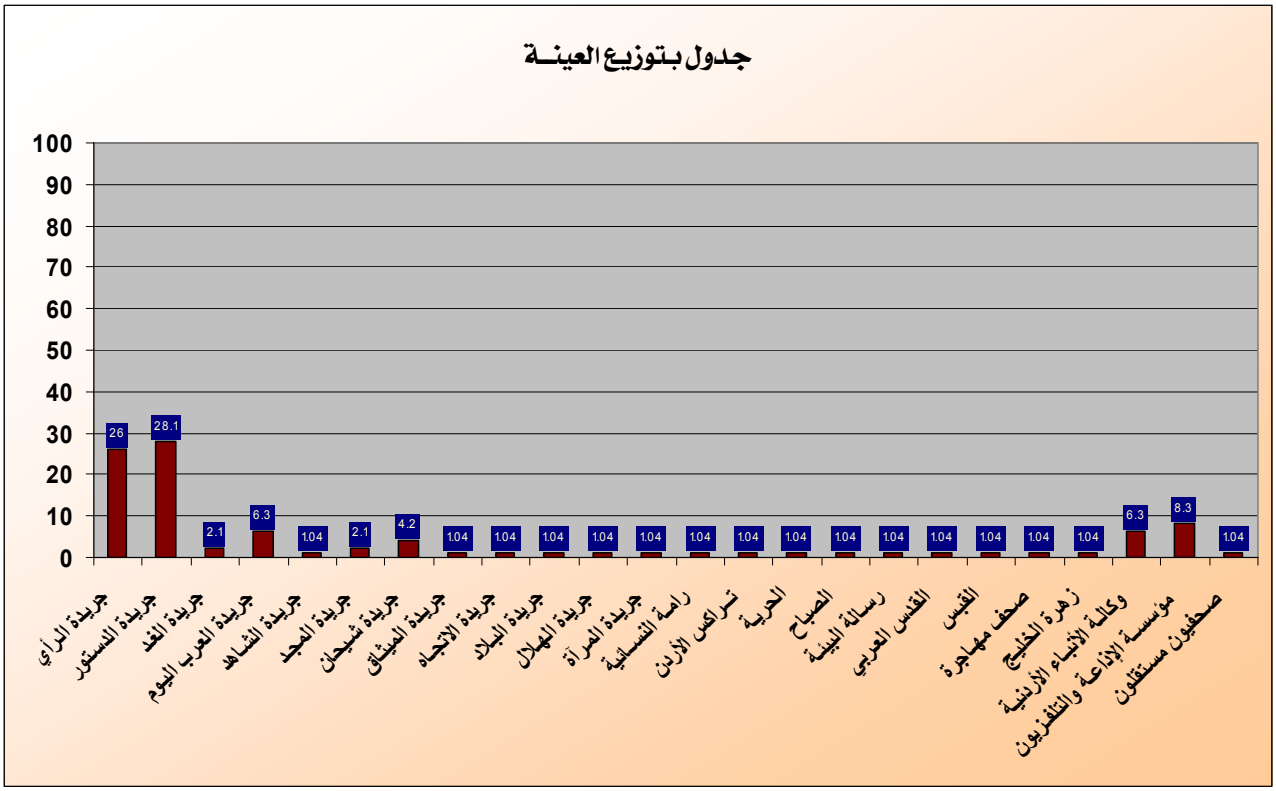

١. هل تعتقد أن الحريات الإعلامية في الأردن شهدت تقدماً كبيراً، تقدماً بسيطاً، ام تراجعـاً كـبيراً، تراجعاً بسيطاً، أم أنها لم تتغيرعام ٢٠٠٤؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
تقدماً كبيراً	9	9.4
تقدماً بسيطاً	53	55.2
تراجعاً كبيراً	5	5.2
تراجعاً بسيطاً	10	10.4
لم تتغير	19	19.8
Total	96	100.0

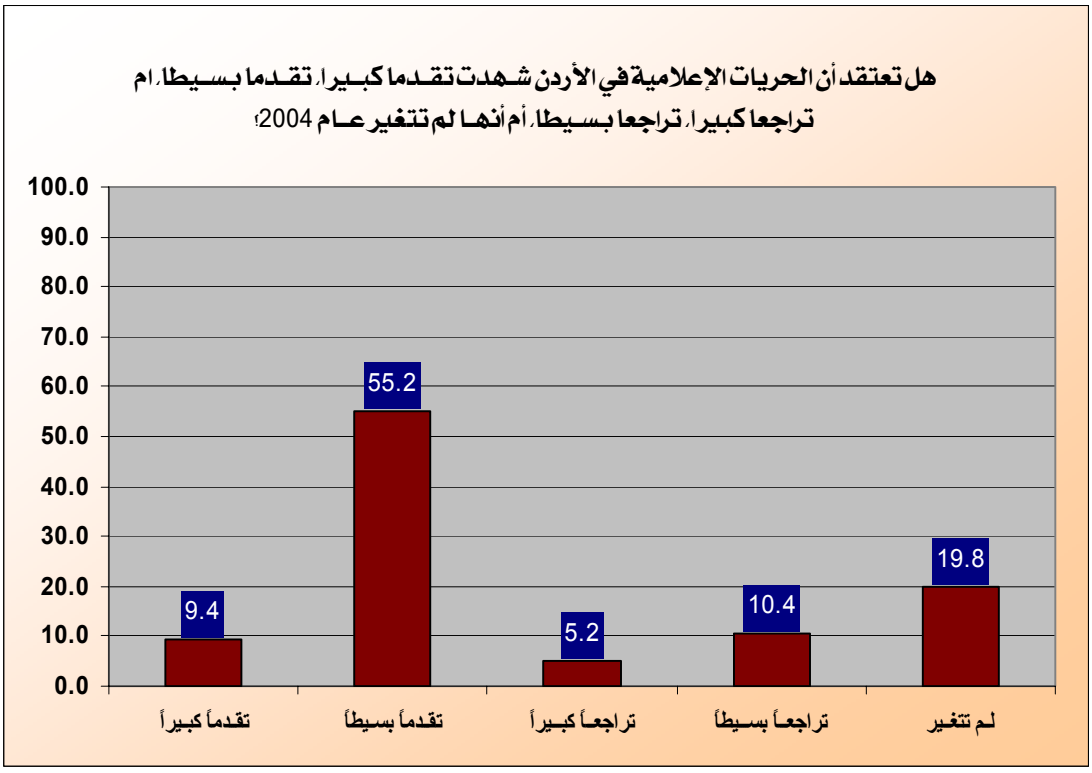

٢. كيف تصف / تصفي حالة الحريات الإعلامية في الأردن في العام الماضي ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
متدنية	24	25.0
مقبولة	36	37.5
متوسطة	25	26.0
جيدة	8	8.3
ممتازة	3	3.1
Total	96	100.0

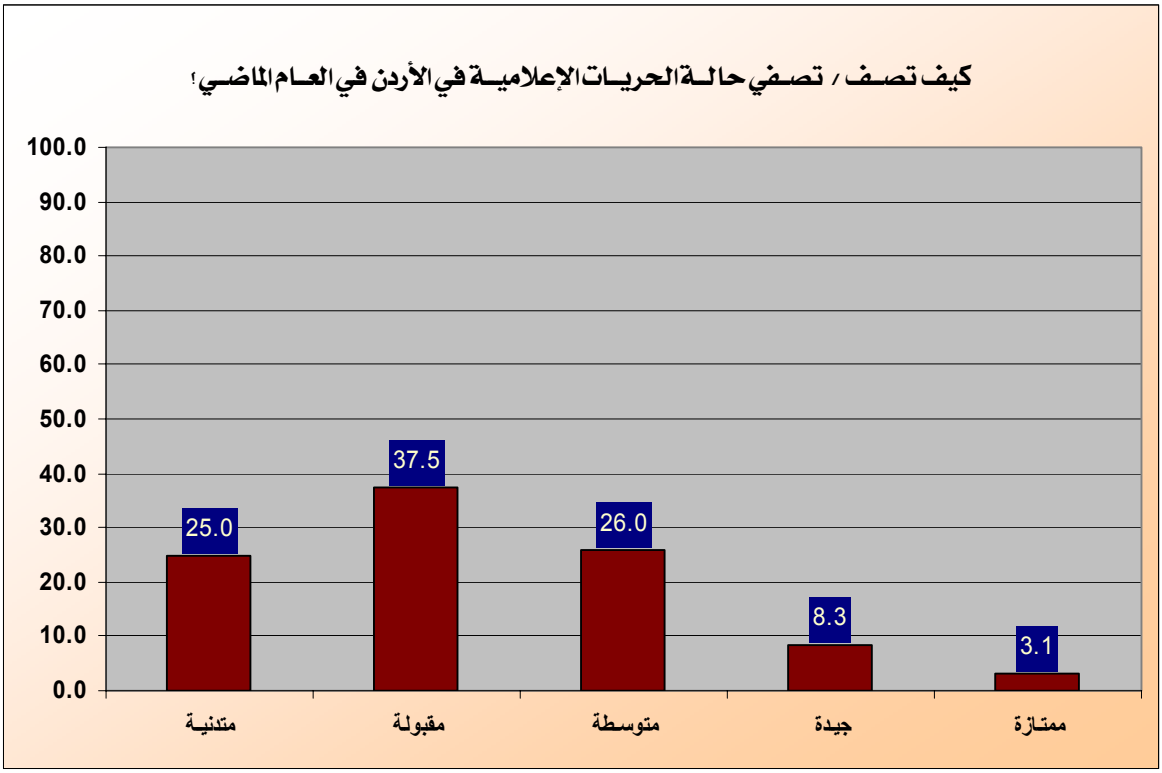

٣. كيف تقيم أثر التشريعات الإعلامية في الأردن على حرية الاعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
قيداً على حرية الإعلام	36	37.5
لاتؤثر على حرية الإعلام	32	33.3
تسهم في تقدم حرية الإعلام	25	26.0
لا رأي لي	3	3.1
Total	96	100.0

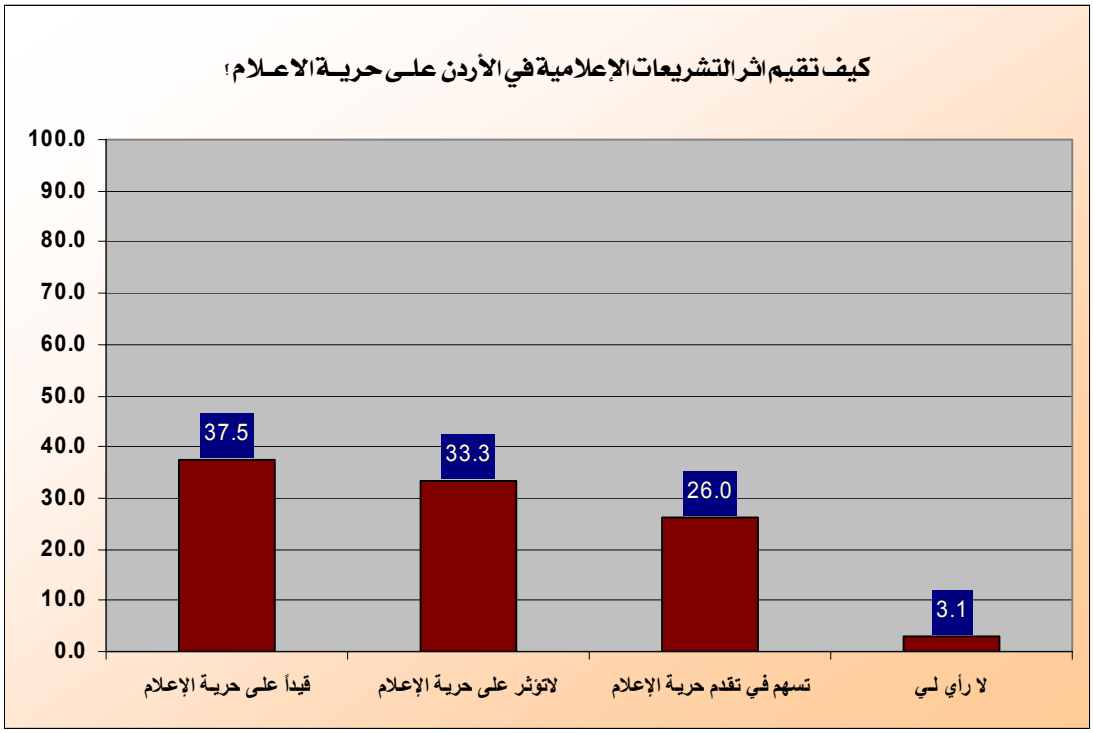

٤. إذا كنت ترى أن هناك تشريعات تقيد حرية الإعلام .. فما هي أكثر هذه التشريعات التي تؤثر سلباً على الحريات الإعلامية؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
قانون المطبوعات والنشر	27	28.1
قانون الإعلام المرئي والمسموع	14	14.6
قانون العقوبات	35	36.5
قانون محكمة أمن الدولة	21	21.9
قانون وثائق وأسرار الدولة	9	9.4
جميع ما ذكر	5	5.2

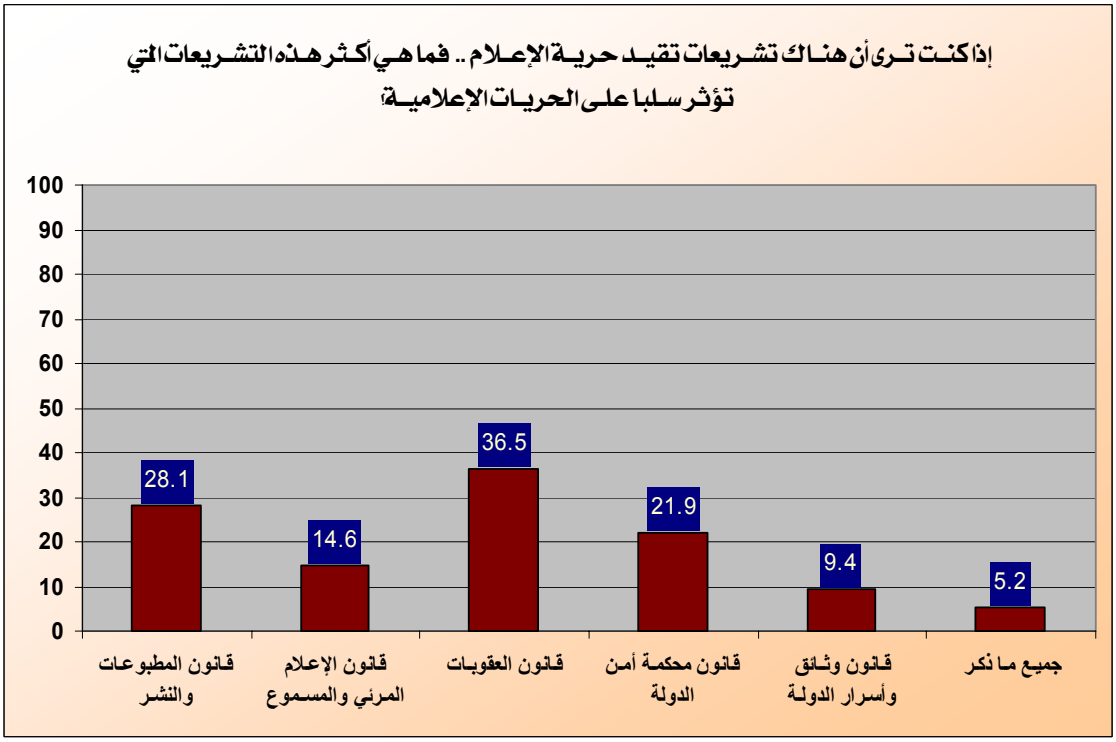

5. ما هي برأيك أكثر ثلاث مواد قانونية تقيد حرية الإعلام وتنص عليها أي من القوانين السابقة؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
قانون العقوبات "حبس الصحفيين"	21	42.9
المطبوعات والنشر	10	20.4
أمن الدولة	5	10.2
قانون نقابة الصحفيين	1	2
قانون الاعلام المرئي	1	2
القوانين العرفية	1	2
لا يوجد	8	16.3
لا أعرف	2	4.1
Total	49	100.0

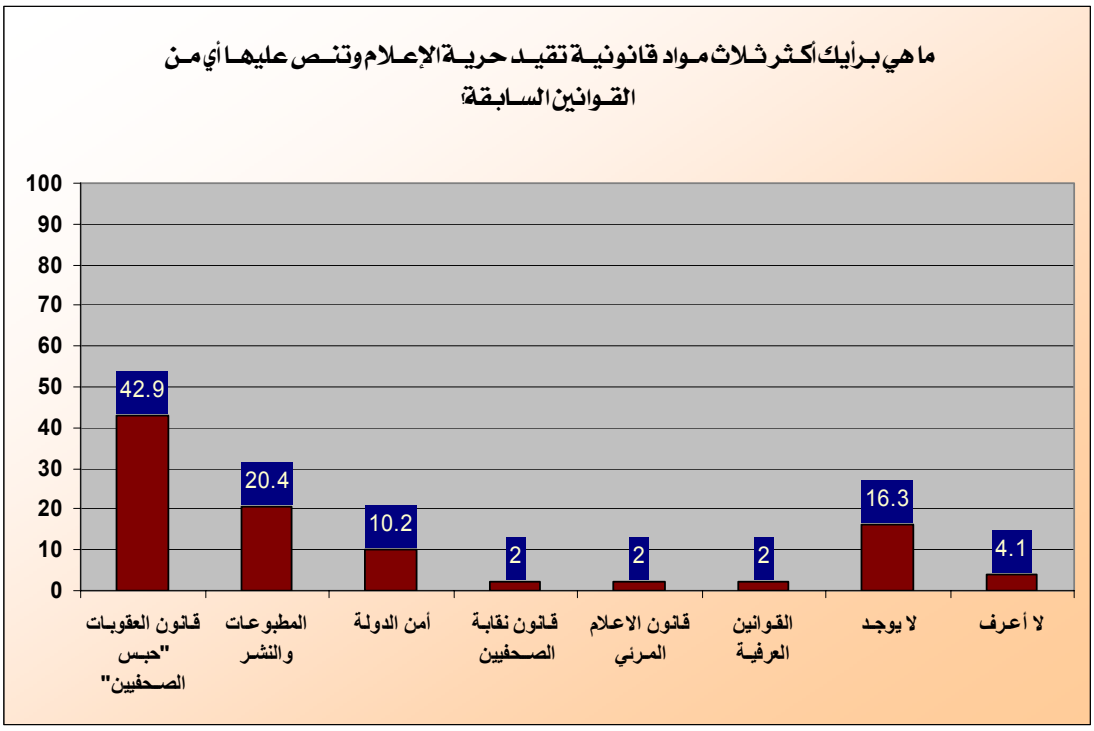

٦. شهدت التشريعات الإعلامية العام الماضي تغييرات.. هل تعتقد أنا تشكل تطوراً إيجابياً على حريـة الإعلام؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	41	42.7
لا	17	17.7
غير كاف	33	34.4
لا أعرف	5	5.2
Total	96	100.0

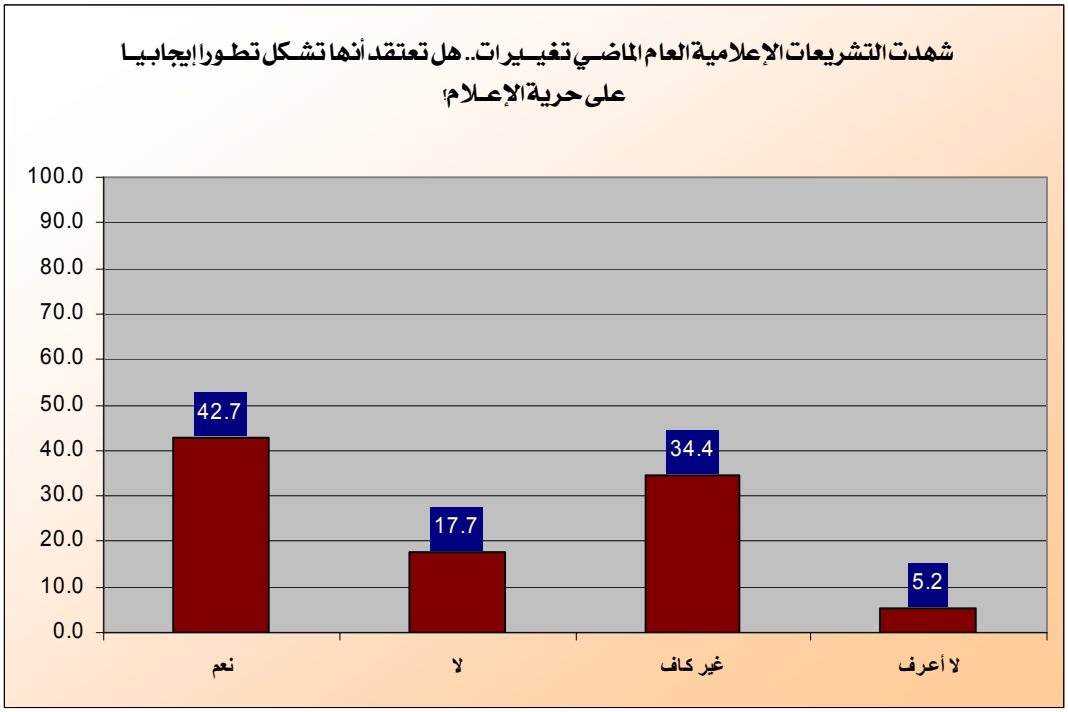

٧. إذا كنت تعتقد أنا إيجابية .. عدد ثلاثة أسباب لذلك باختصار:

* توجهات جلالة الملك.
* منع حبس وتوقيف الصحفيين.
* تعديل قانون الصحافة والنشر.
* تناغم التشريعات مع عملية الاصلاح.
* اتاحة مساحة اوسع لحرية الصحفيين.
* وقف الرقابة المسبقة.
* تحويل الصحفيين لمحكمة البداية.
* زيادة الدورات التدريبية التي تتحدث عن حقـــــــــوق الاعلاميـــــــــين.

٨. إذا كنت تعتقد أن التغييرات سلبية .. عدد ثلاثة أسباب لذلك باختصار:

* المسؤولون لا ينفذون توجيهات جلالة الملك.
* لم يحدث اي تعديل جذري على القوانين.
* تدخل الحكومة بالاعلام.
* استمرار اعتقال الصحفيين.
* لا يتاح الوصول الى المعلومات.
* وسائل الاعلام لا تزال خائفة.
* لا يبت بقضايا الصحافة بالمحاكم بسرعة.
* وجود رقابة مسبقة.
* اجراءات تبليغ الصحفيين بالمحاكم سيئة.
* سوء المعاملة التي يلقاها الصحفيون بالمحاكم.
* اقامة الدعوى على رئيس التحرير.
* تعطيل ووقف بعض الصحف عن الصدور.
* المحاكمات تتم للصحفيين دون رقابة وحضور النقابة.

٩. ما هو تأثير تأسيس اللس الأعلى للإعلام على حرية الاعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
تقدم حرية الإعلام	23	24.0
تراجع حرية الإعلام	9	9.4
لا تأثير له	56	58.3
لا رأي لي	8	8.3
Total	96	100.0

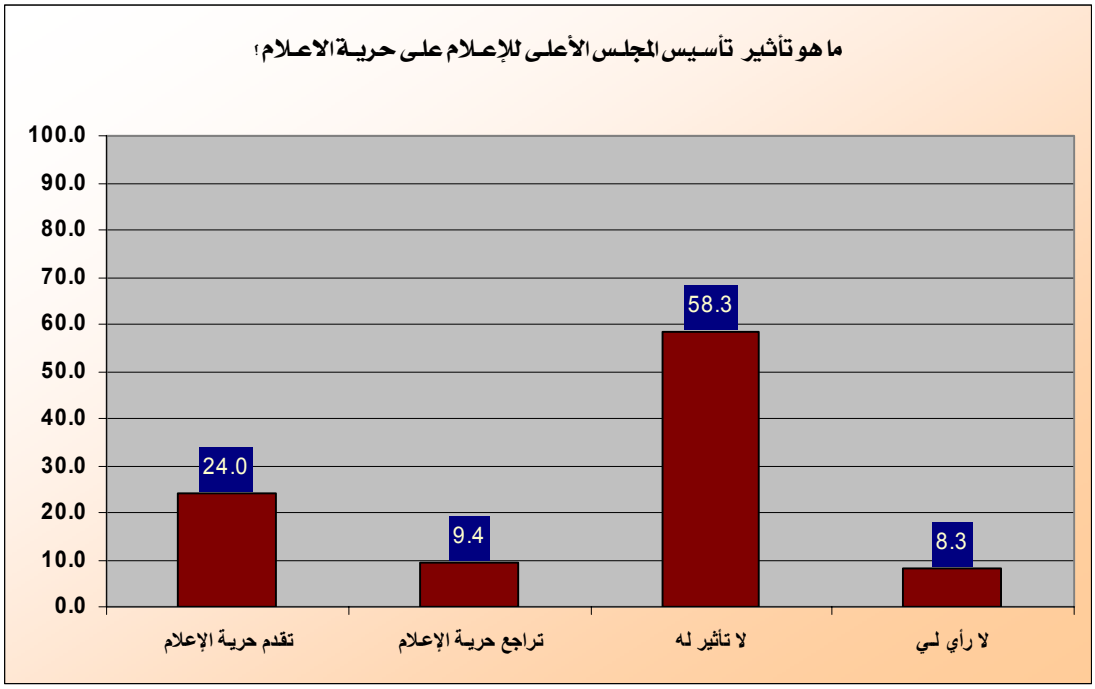

١٠. إذا كنت تعتقد أن اللس الأعلى للإعلام ساهم في دعم حرية الإعلام فإنه عمل على ذلك من خلال:

* ساهم في رفع مستوى الحريات.
* وضع تشريعات اعلامية جديدة.
* الاطمئنان على وضع الصحفيين عند تعرضهم للمشاكل.
* تخفيف الضغوط عن الصحفيين.
* الدورات التدريبية.

١١. إذا كنت تعتقد أن اللس الأعلى للإعلام ساهم في تراجع حرية الإعلام فإنه عمل على ذلك من خلال:

* المجلس اداة حكومية للضغط على الصحافة .
* دوره استشاري.
* تصريحاته وتوجهاته كلام لا يطبق.
* لا يمثل الطموحات الاعلامية.
* تعدد المرجعيات الاعلامية.
* المجلس الاعلى لا يمثل الاعلام والصحافة.

١٢. لاتأثير للمجلس الأعلى للإعلام لهذه الأسباب:

* مضغوط عليه ولا تنفذ توجهاته على ارض الواقع.
* لا يوجد دور فعلي له وغير مستقل.
* لا توجد علاقة بين المجلس والصحافة.
* السلطة التنفيذية هي الاقوى.
* المجلس تنقصه آليات التحرك.
* يتدخل في شؤون النقابة.
* اليات اختيار اعضاء المجلس غير واضحة.
* غير قادر على اقناع الحكومة.
* لا يختار لعضويته الكفاءات الحقيقية القادرة على العمل.
* لا يقوم المجلس بالتوعية بدوره.
* لا يستطيع تغيير عقليات المسؤولين.
* لا يضغط على الحكومة بشكل قوي وفعلي.

١٣. ما هو تاثير إلغاء وزارة الإعلام على حرية الاعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
تقدم حرية الإعلام	14	14.6
تراجع حرية الإعلام	18	18.8
لا تأثير له	60	62.5
لا رأي لي	4	4.2
Total	96	100.0

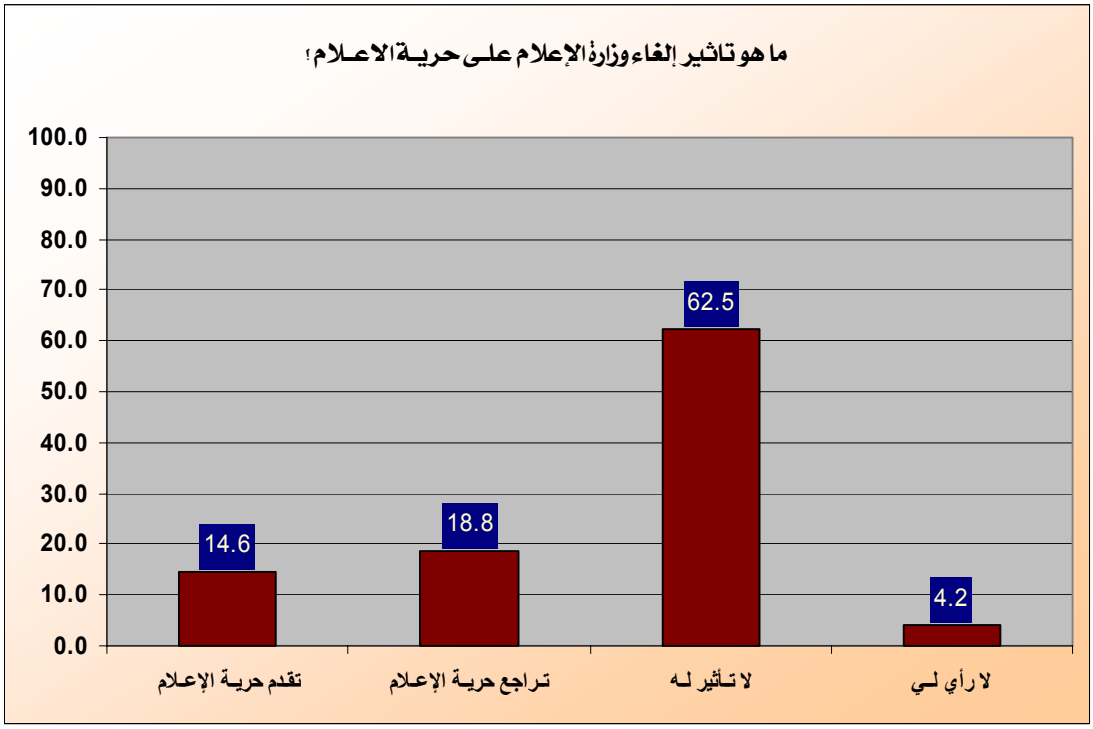

١٤. كيف تقيم دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن حرية الإعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
لا دور لها	5	5.2
ضعيف	21	21.9
مقبول	29	30.2
متوسط	16	16.7
جيد	16	16.7
ممتاز	9	9.4
Total	96	100.0

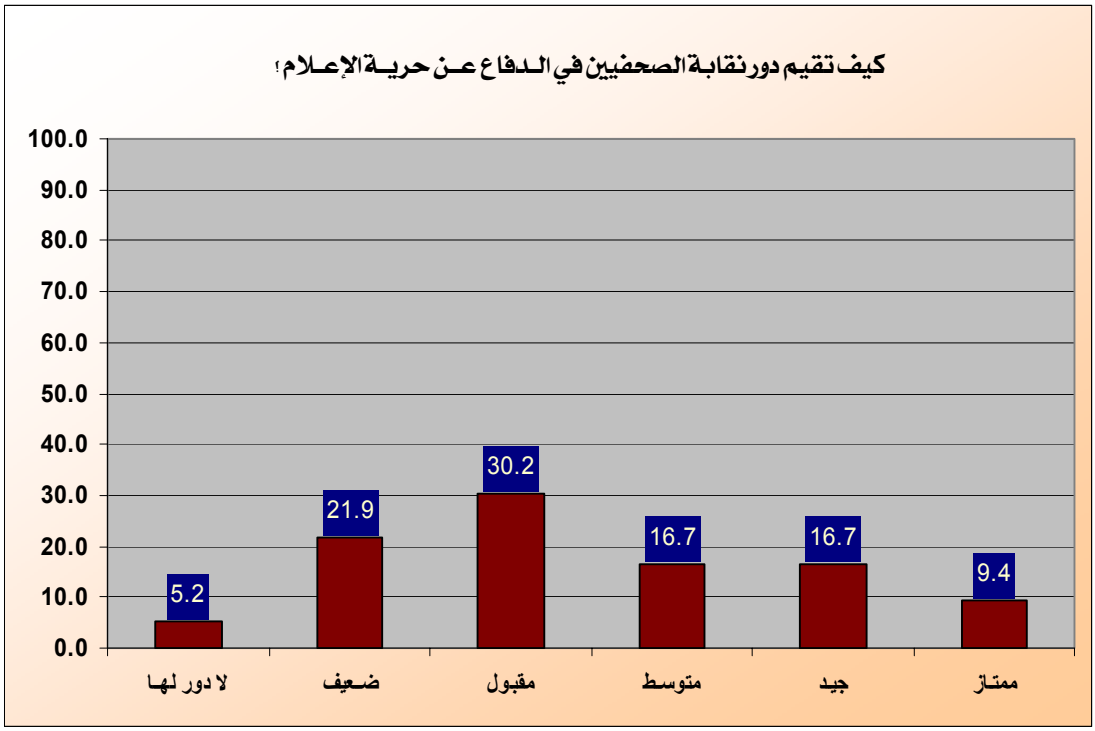

١٥. كيف تقيم دور نقابة الصحفيين في تطوير الحالة المهنية الإعلامية ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
لا دور لها	7	7.3
ضعيف	28	29.2
مقبول	27	28.1
متوسط	11	11.5
جيد	14	14.6
ممتاز	9	9.4
Total	96	100.0

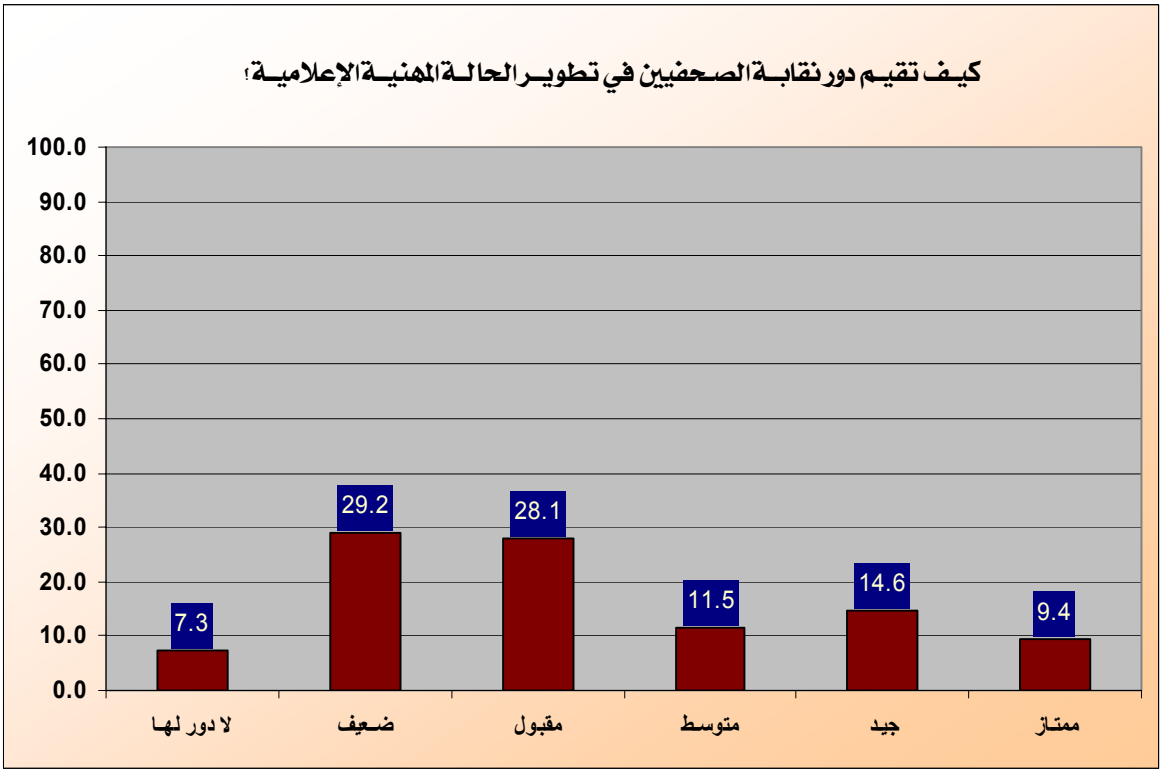

١٦. كيف ترى تأثير تأسيس المركز الأردني للإعلام على حرية الاعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
تقدم حرية الإعلام	18	18.8
تراجع حرية الإعلام	9	9.4
لا تأثير له	56	58.3
لا رأي لي	13	13.5
Total	96	100.0

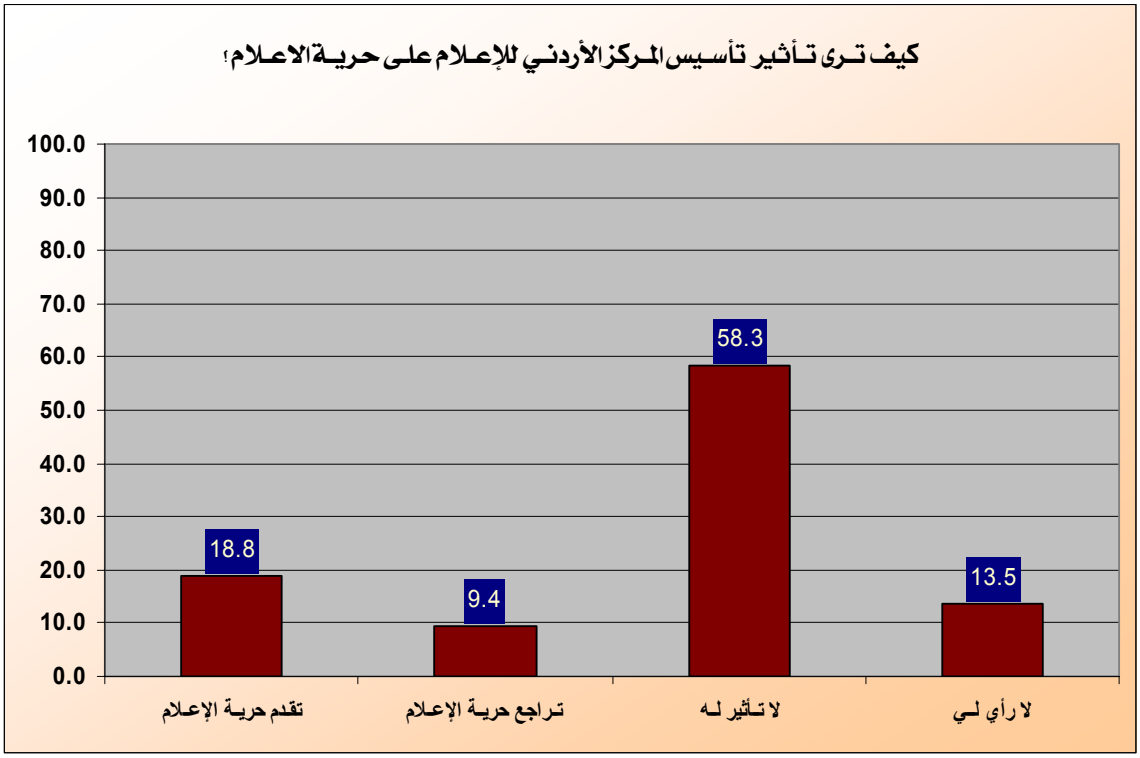

١٧. ماهي أبرز ثلاث مهمات يقوم بها المركز الأردني للإعلام؟

* بديل لوزارة الاعلام.
* توفير المعلومات.
* توثيق العلاقات الاردنية العربية والدولية.
* اثارة نقاش حول التشريعات الاعلامية.
* وصول صوت الصحفي.
* عرض مهام المسؤولين.
* عقد ندوات ومؤتمرات.
* شبكة علاقات عامة.
* اصدار تقارير دورية والتوثيق.
* متابعة الاعلام.
* تسويق الاردن في الخارج.
* توفير خدمات للصحفيين.
* مرجعية للتنسيق.
* منح تصاريح للمحطات الفضائية.
* وضع حد للتجاوزات المهنية.
* عمل استطلاعات رأي.
* التعامل مع الصحفيين من خارج الاردن.

١٨. شهد العام الماضي تأسيس محطات إذاعة وتلفزة خاصة بالأردن فهل هذا برأيك مؤشر على تطـور حريـة الإعلام؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	47	49.0
لا	13	13.5
لا تأثير لذلك	33	34.4
لا أعرف	3	3.1
Total	96	100.0

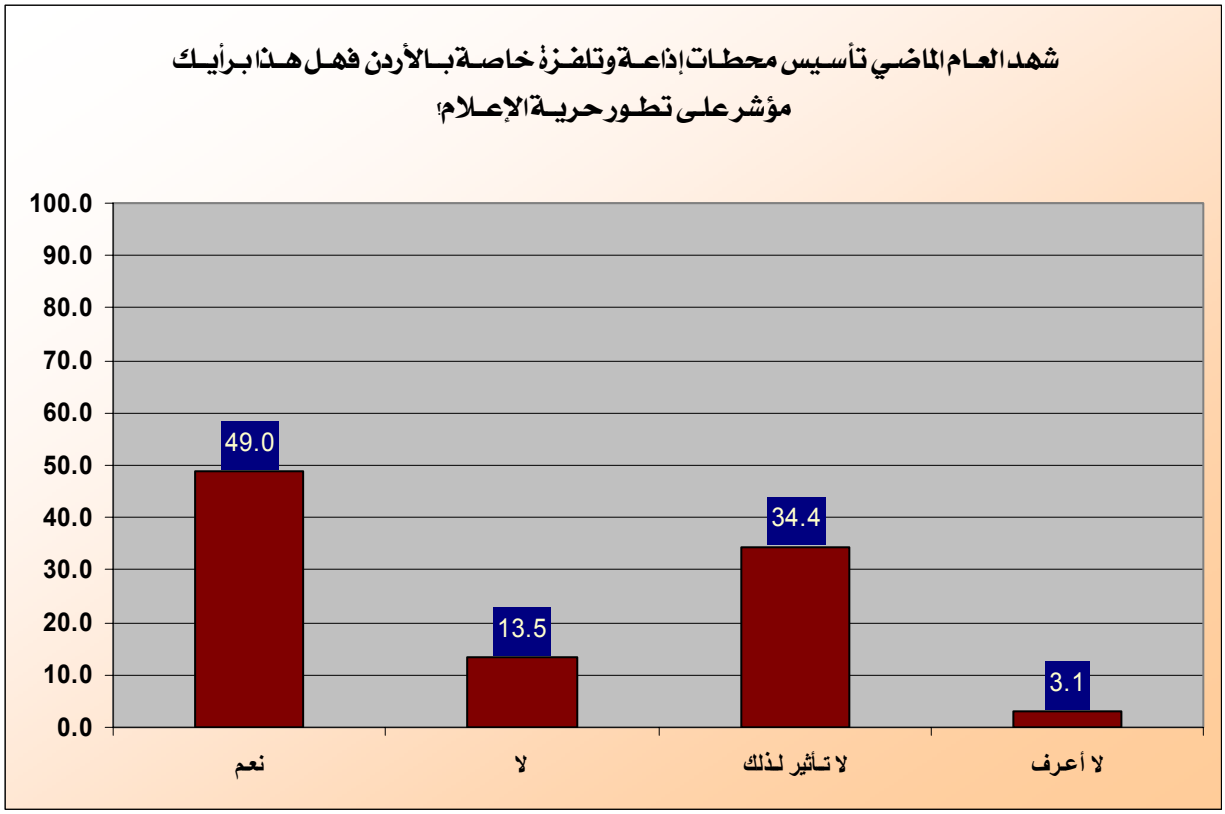

١٩. كيف ترى تأثير تأسيس هيئة الإعلام المرئي والمسموع على حرية الاعلام ؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
تقدم حرية الإعلام	28	29.2
تراجع حرية الإعلام	4	4.2
لا تأثير له	55	57.3
لا أعرف	5	5.2
لا رأي لي	4	4.2
Total	96	100.0

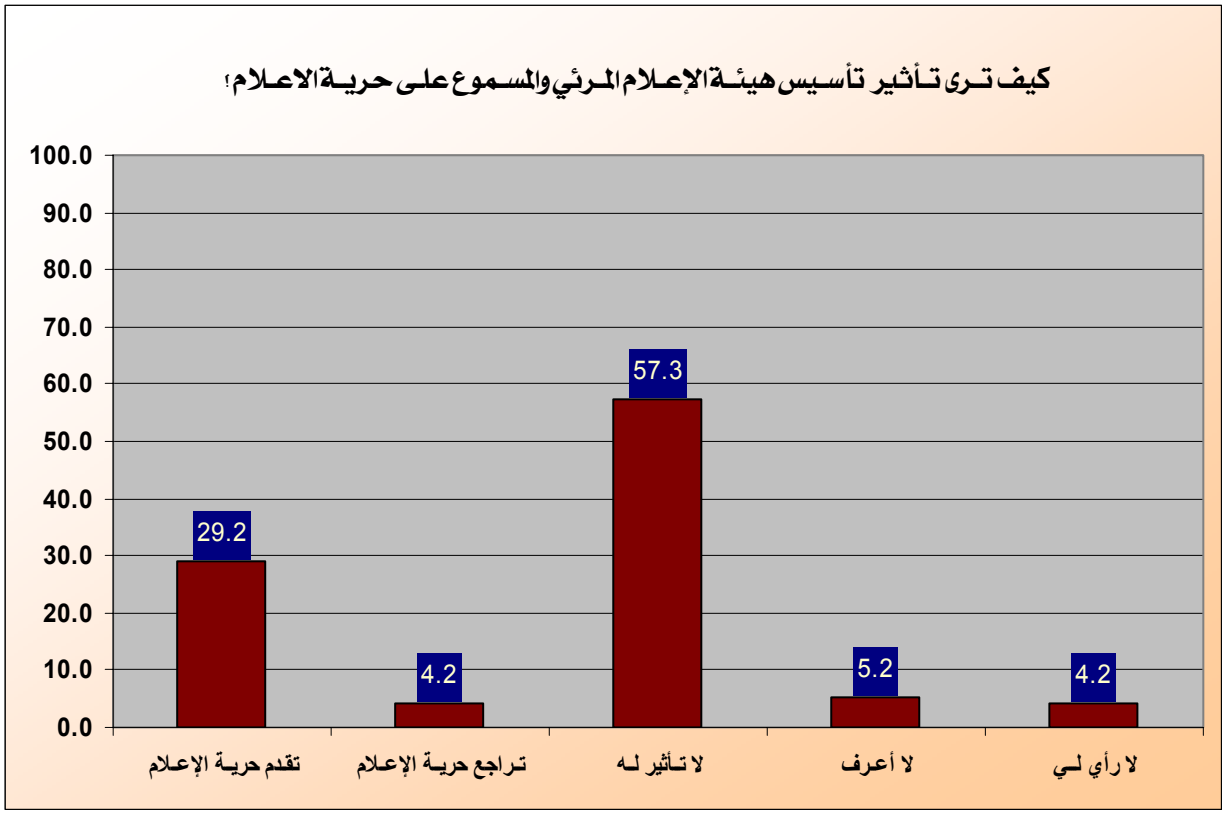

٢٠. ماهي باختصار أبرز ثلاث مهمات لهيئة الإعلام المرئي والمسموع؟

* منح تراخيص للمحطات التلفزيونية والاذاعية.
* زيادة الاستثمار في الاعلام.
* تنظيم الترددات.
* اعداد لائحة المصنفات المرئية او المسموعة لاجازتها.
* دور تنسيقي وتنظيمي.
* دور تثقيفي.
* توجيه الاعلام.
* التشريع.
* تطوير الرسالة الاعلامية.
* نقل صورة اوضح عن الاردن للخارج.
* تجنب القضايا الحساسة.
* عدم تطوير الاعلام.
* تقييد المؤسسات الاعلامية.
* تشكيل رأي عام.

٢١. هل تعرضت للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام قبل عام ٢٠٠٤؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	25	26.0
لا	71	74.0
Total	96	100.0

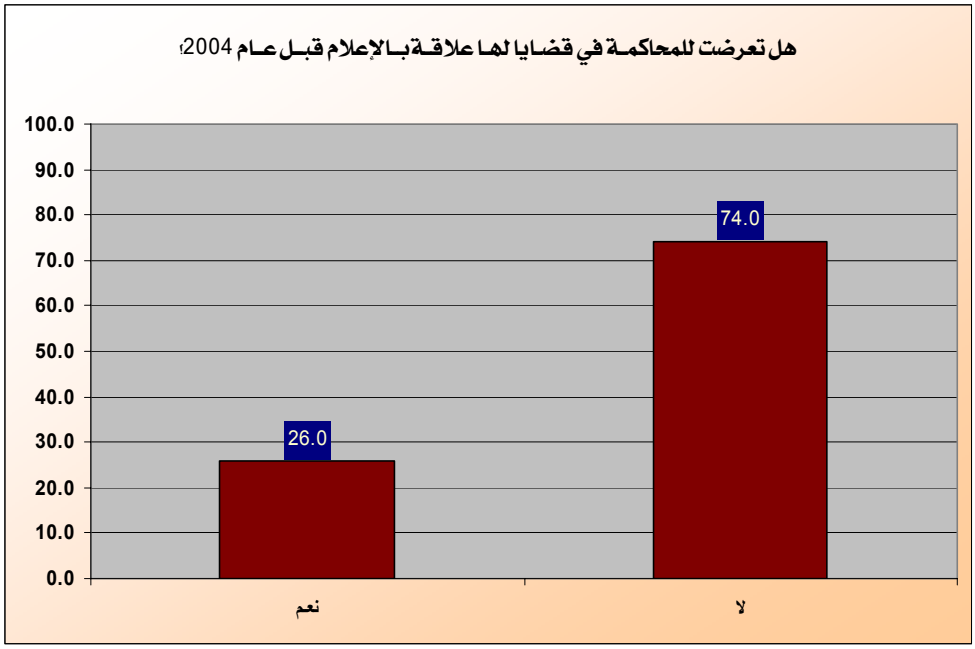

٢٢. هل تعرضت للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالإعلام العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	16	16.7
لا	80	83.3
Total	96	100.0

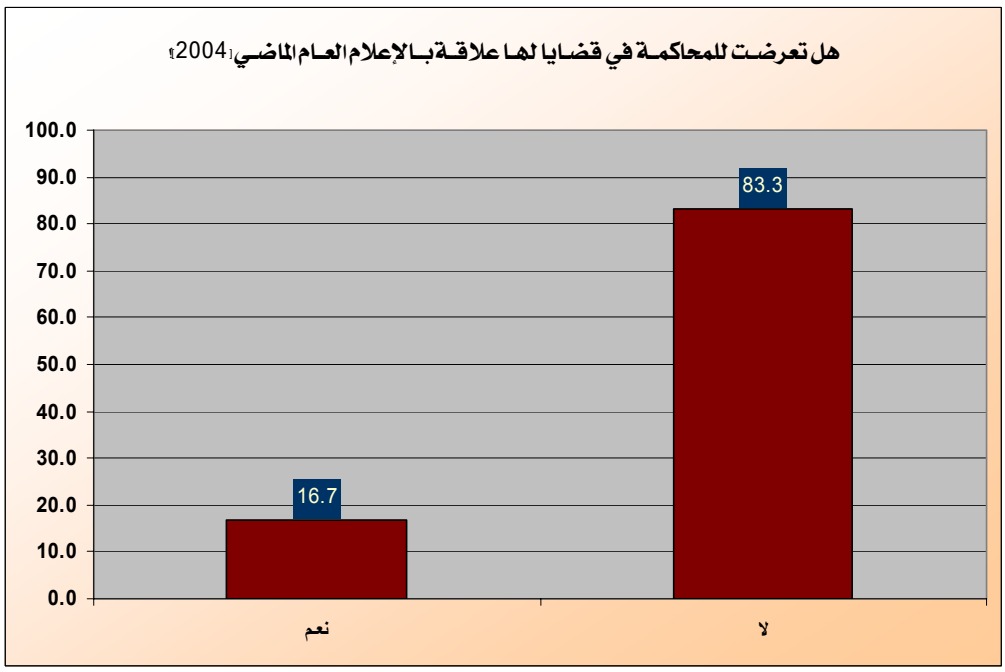

٢٣. هل تعرضت للسجن أو التوقيف في قضايا لها علاقة بالإعلام قبل عام ٢٠٠٤؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	15	15.6
لا	81	84.4
Total	96	100.0

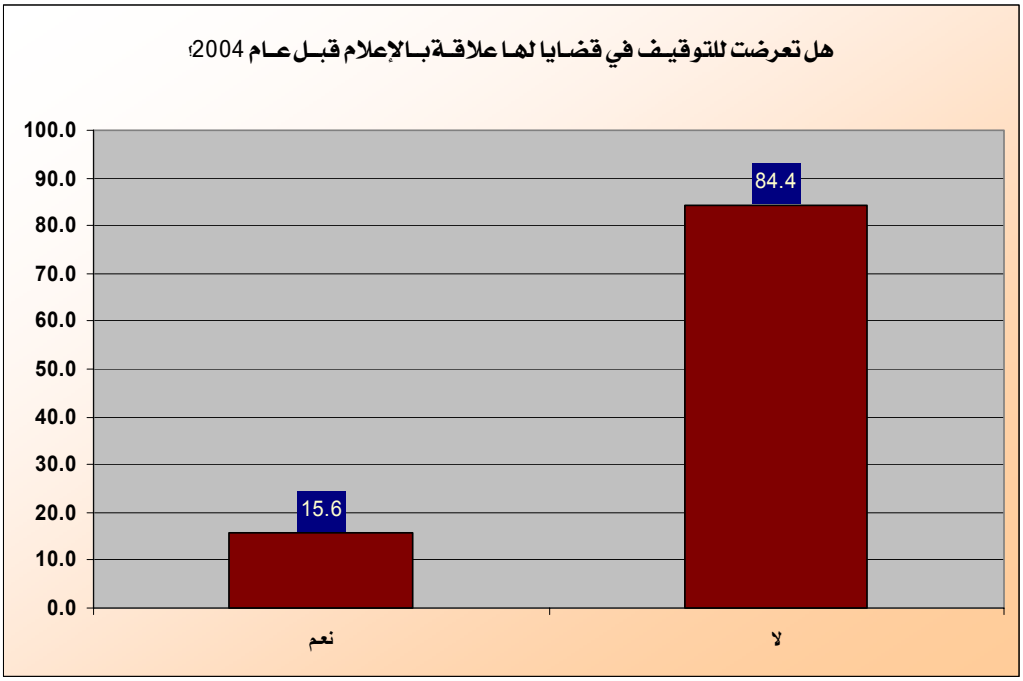

٢٤. هل تعرضت للسجن أو التوقيف في قضايا لها علاقة بالإعلام العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	1	1.0
لا	95	99.0
Total	96	100.0

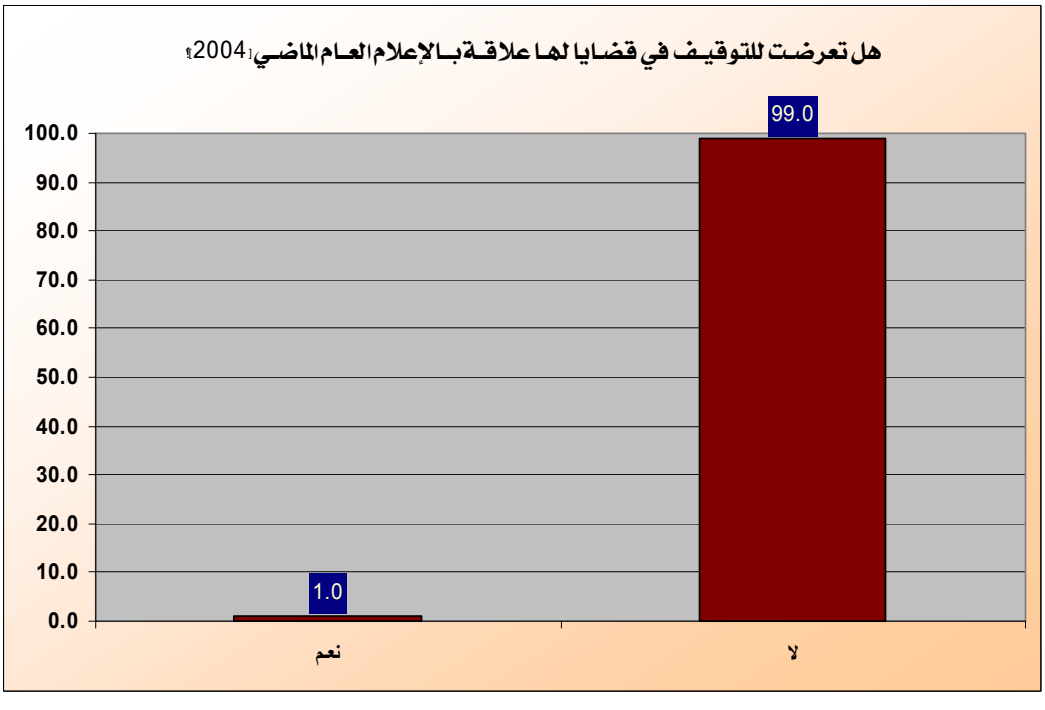

٢٥. إذا كنت من تعرضوا للمحاكمة العام الماضي فمن الذي حرك رفع الدعوى ضدك؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
الحكومة	8	8.3
مسؤولون في الحكومة	3	3.1
شركات خاصة	3	3.1
مؤسسات شبه حكومية	1	1.0
مواطنون عاديون	6	6.3

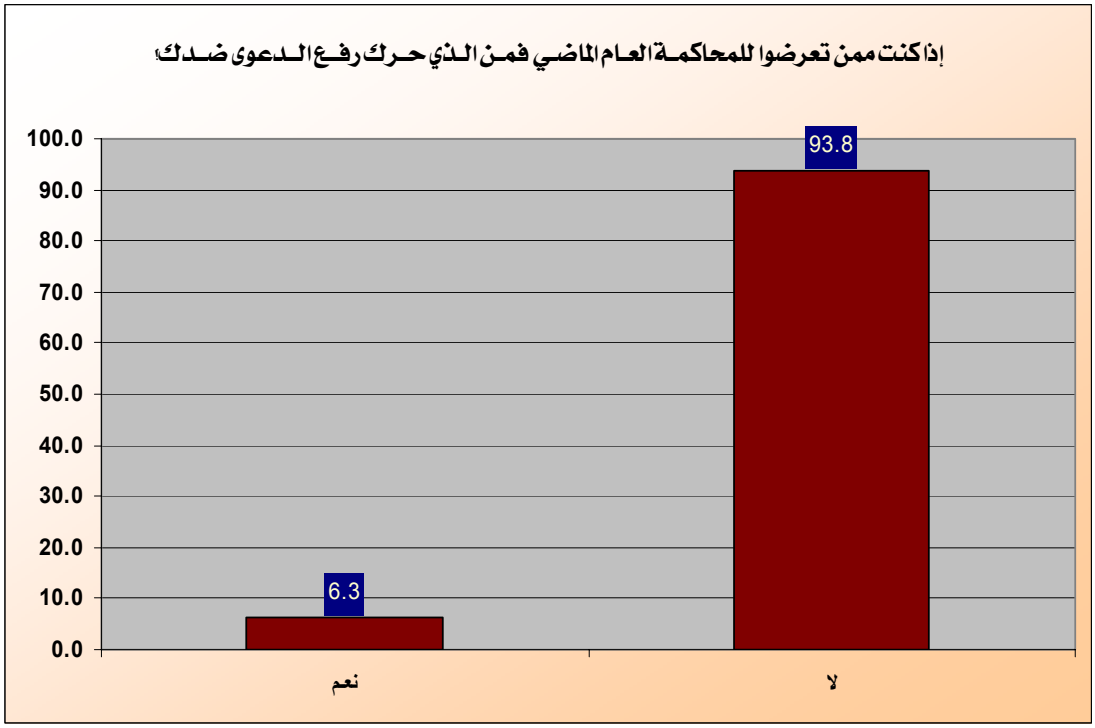

٢٦. إذا كنت من تعرضوا للمحاكمة عام ٢٠٠٤ .. هل تذكر باختصار ما هي التهمة أو التهم الموجهة لك:

اجاب ٨ر٥١ % منهم انه لا يوجد تهم وقال ٣ر٥ % لا اعرف.
في حين انحصرت الاجابات الاخرى في التالي:

* الاساءة للمصلحة العليا للدولة.
* المس بهيبة الدولة .
* نشر اخبار عن مرافق حكومية وشركات خاصة.
* تعكير صفو العلاقات مع دول عربية.
* تجاوزات.
* انتقادات لشخصيات عامة.

٢٧. إذا كنت من تعرضوا للتوقيف .. باختصار اذكر الجهة التي قامت بذلك وما هو السبب؟

* لا يوجد ٩ر٢٥%.
* وزارة الاعلام ١ر١١%.
* محكمة شرعية اردنية ٤ر٧%.
* الحكومة ٤ر٧%.
* المحافظ ٧ر٣%.
* قرار اداري ٧ر٣%.
* محكمة امن الدولة ٧ر٣%.

اما عن اسباب التوقيف فاورد الاعلاميون عدة اسباب اهمها:

* نشر اخبار غير صحيحة.
* القدح والذم والتشهير.
* كتابة الشعر.
* تجاوزات.

٢٨. هل صدر بحقك حكم قضائي قطعي العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	6	6.4
لا	88	93.6
Total	94	100.0

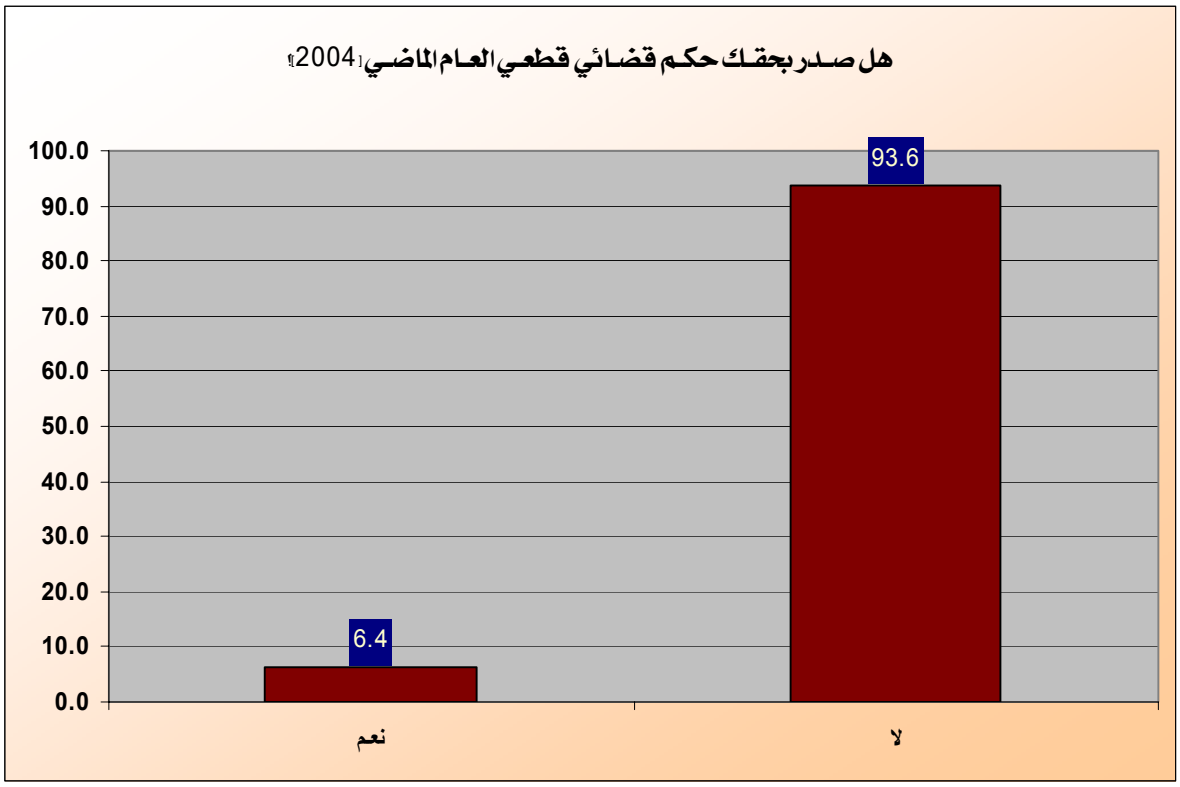

٢٩. إذا كان قد صدر بحقك حكم فما هو؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
غرامة	2	33.3
براءة وعدم مسؤولية	4	66.7
Total	6	100.0

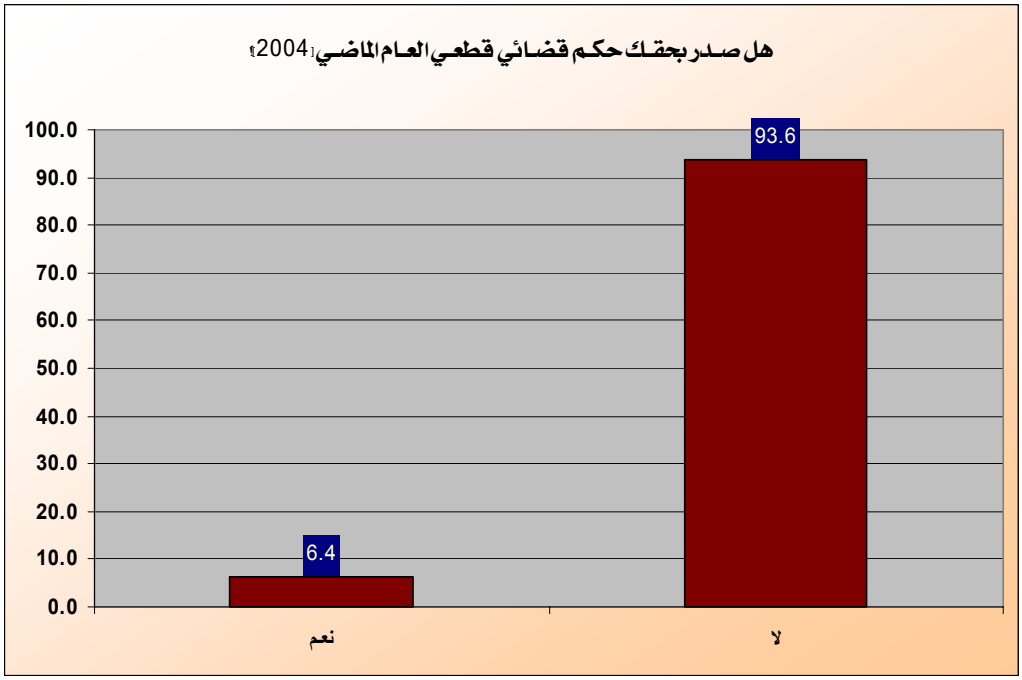

٣٠. هل تعرضت للمضايقة بسبب آرائك ومواقفك أو بسبب ما نشرته وكتبته العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	39	40.6
لا	55	57.3
لا أتذكر/لا أعرف	2	2.1
Total	96	100.0

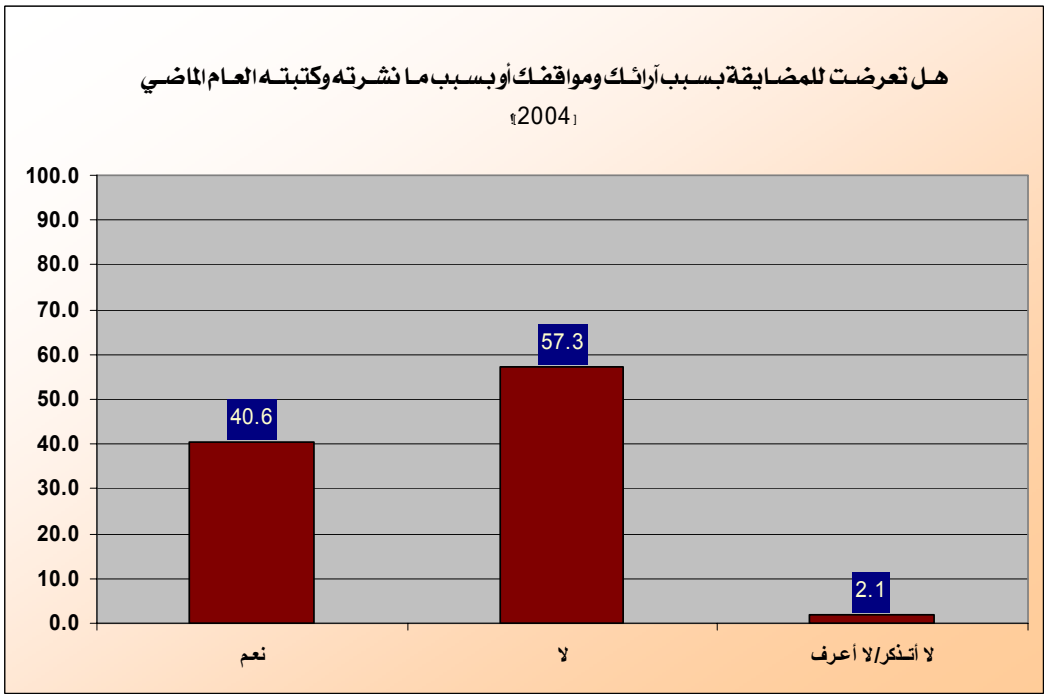

٣١. ماهي نوع المضايقات التي تعرضت لها باختصار؟

نوع المضايقات	النسبة المئوية
التهديد الشخصي	16.7
الاتصالات الهاتفية	11.1
الملاحقة بالنقد والشكوى لدى النقابة	9.3
ضغوط رؤساء التحرير	7.4
الغاء اخبار كانت ستنشر	5.6
تدخلات »غير محدودة«	5.6
تضييق الخناق في اسلوب الكتابة	5.6
اتصالات من مسؤولين	3.7
تحذير من الكتابة في مواضيع محددة	3.7
لا يوجد	3.7

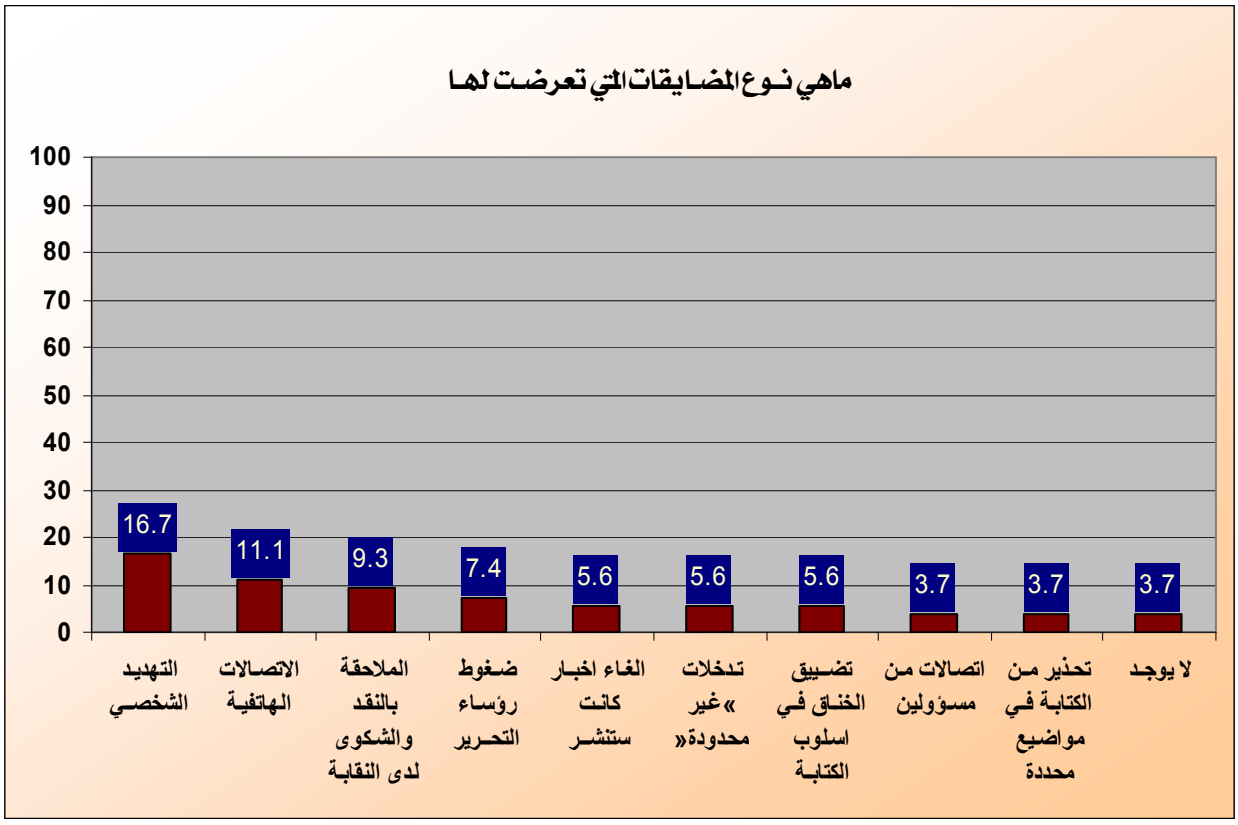

٣٢. إذا كنت ممن تعرضوا للمضايقة فمن يقف وراء ذلك؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
وزراء ومسؤولون في الحكومة	18	18.8
الأجهزة الأمنية	4	4.2
شخصيات متنفذة	22	22.9
شركات إعلان	2	2.1
نقابات	1	1.0
أحزاب	3	3.1
زعامات عشائرية	5	5.2

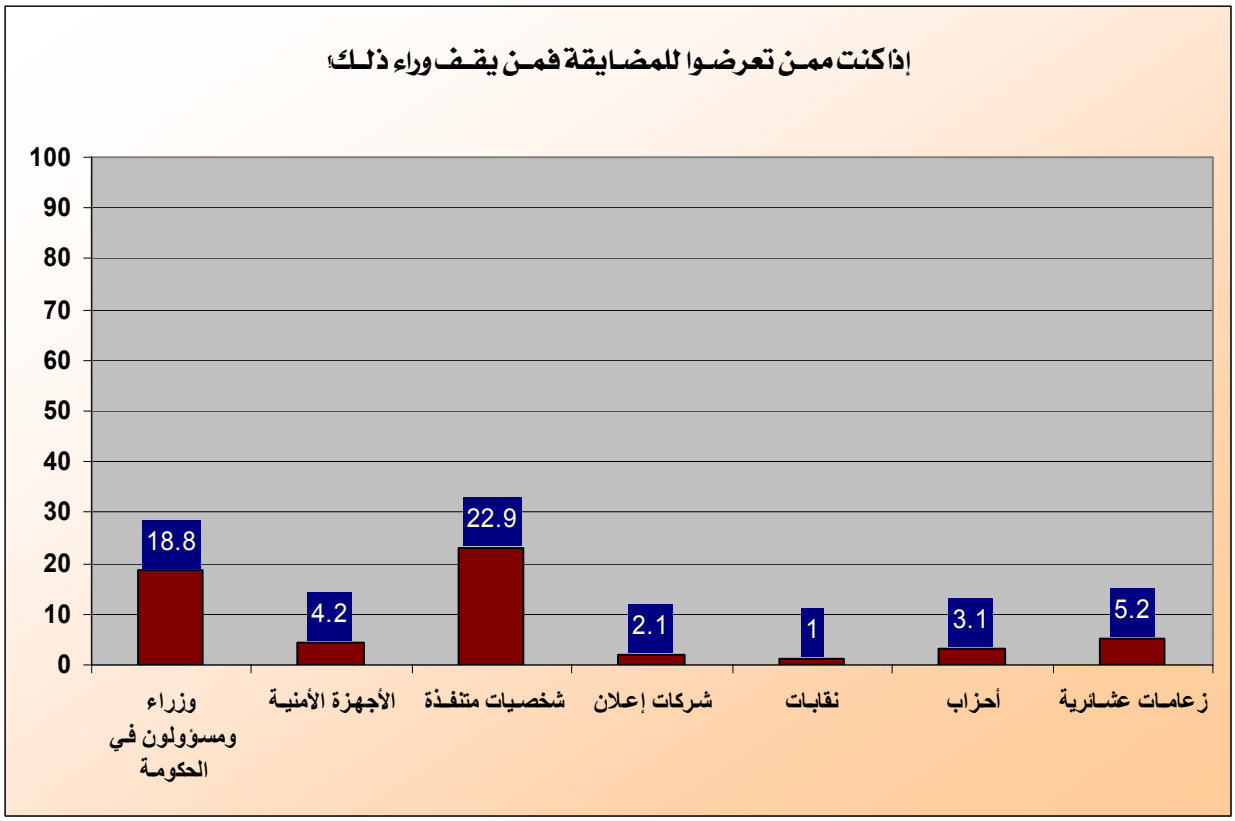

٣٣.هل تعرضت لمنع نشر أخبار أو تقارير أو تحقيقات أو مقالات كتبتها العام الماضي؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	38	39.6
لا	57	59.4
لا أتذكر/لا أعرف	1	1.0
Total	96	100.0

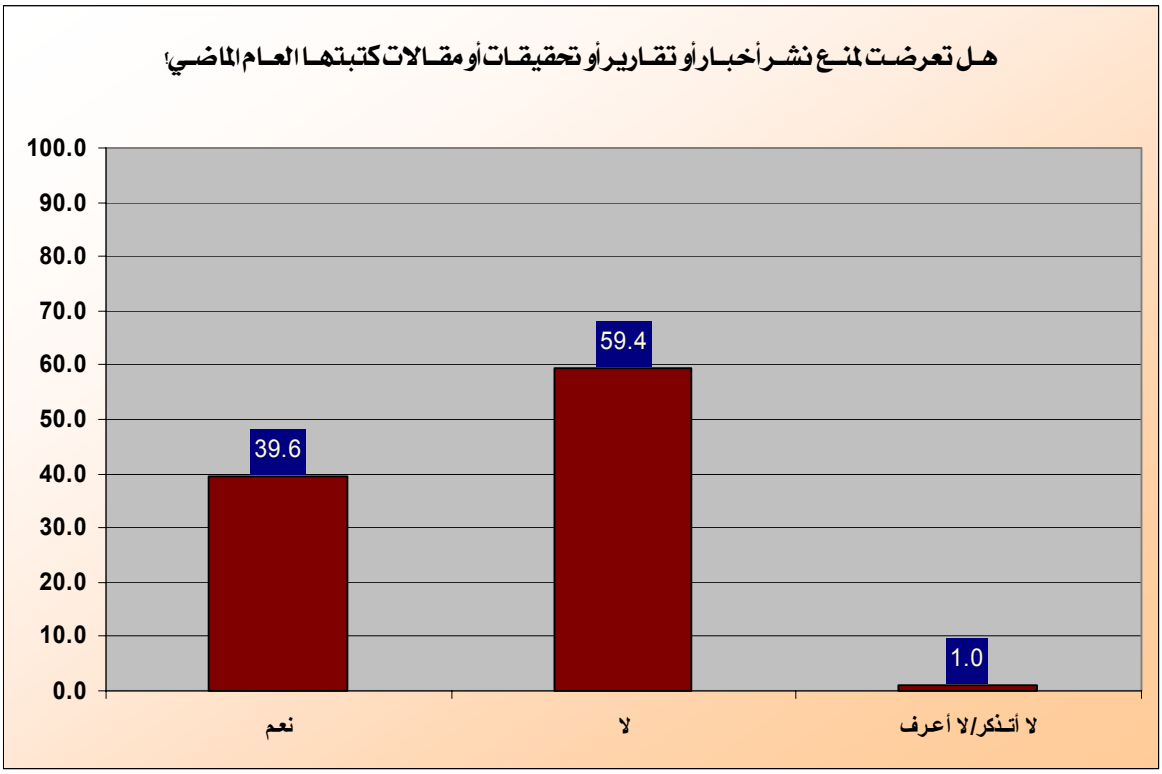

٣٤. إذا كانت اجابتك نعم .. إذكر باختصار لماذا؟

* لا يوجد حرية صحفية.
* تجاوز الخطوط الحمراء.
* لانها ضد رئيس الحكومة.
* عدم نزاهة المسؤولين.
* تحت مبرر حماية المصلحة الوطنية او المصلحة العليا.
* المساس بدول صديقة او شقيقة.
* توقيف طباعة الجريدة.
* قرار من رئيس التحرير.
* قرار الصحفي لمشرف على المقالات.

٣٥. هل تعتقد أن الحكومة تدخلت في شؤون الإعلام وتغطياته وأخباره وأثرت في توجهاته خلال العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	57	59.4
لا	26	27.1
لا أتذكر/لا أعرف	13	13.5
Total	96	100.0

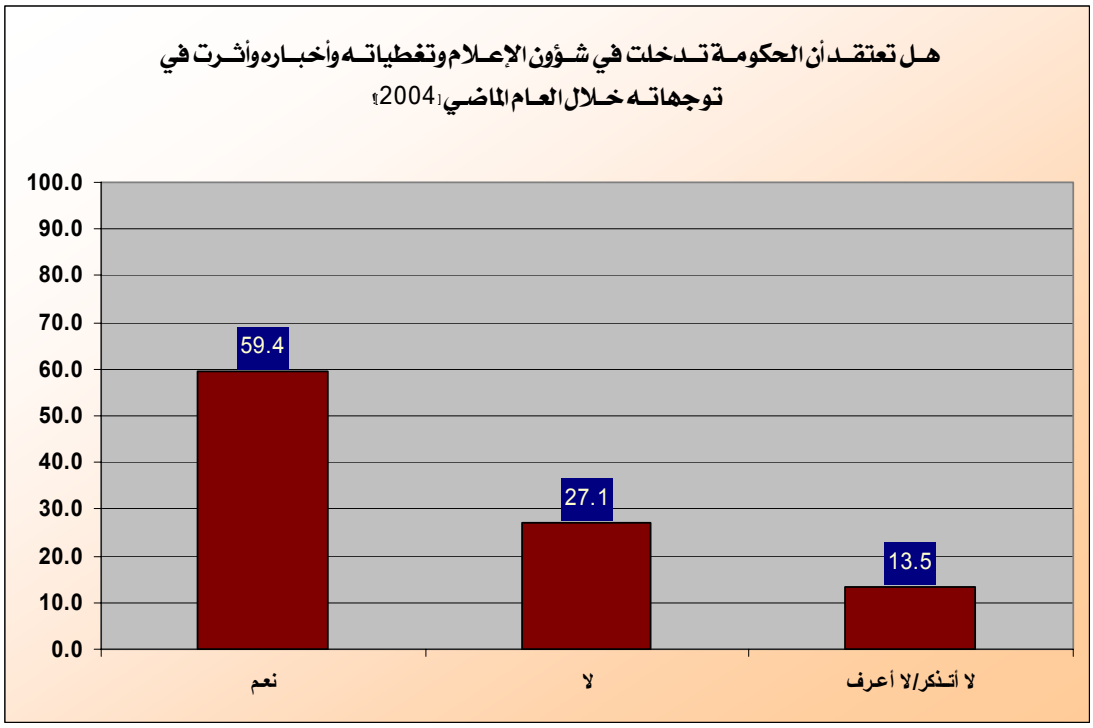

٣٦. إذا كانت اجابتك نعم .. فلماذا برأيك؟

* مبررات امنية.
* القانون يسمح لها بذلك.
* بهدف السيطرة على الاعلام.
* التضييق على حرية الاعلام.
* الحكومة لا تقبل النقد والرأي الاخر.
* الحفاظ على المصلحة الوطنية العامة.
* الدفاع عن الحكومة وسياساتها وتسويقها وتحسين صورتها.
* الحفاظ على العلاقة مع دول مجاورة.
* وجود اخبار تمس العراق.
* وجود تجاوز للخطوط الحمراء.
* وجود اخبار سيئة.
* شراء الصحفيين.
* الضغط على الرأي العام.
* الغاء او تغيير اخبار.
* الوضع السياسي في المنطقة.
* حصر الاخبار بالاذاعة والتلفزيون.
* التخلص من الدخلاء على الصحافة.

٣٧. هل تعتقد أن شركات الإعلان تؤثر في سياسات الإعلام وتوجهه لمصالحها؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	54	56.3
لا	31	32.3
لا أتذكر/لا أعرف	11	11.5
Total	96	100.0

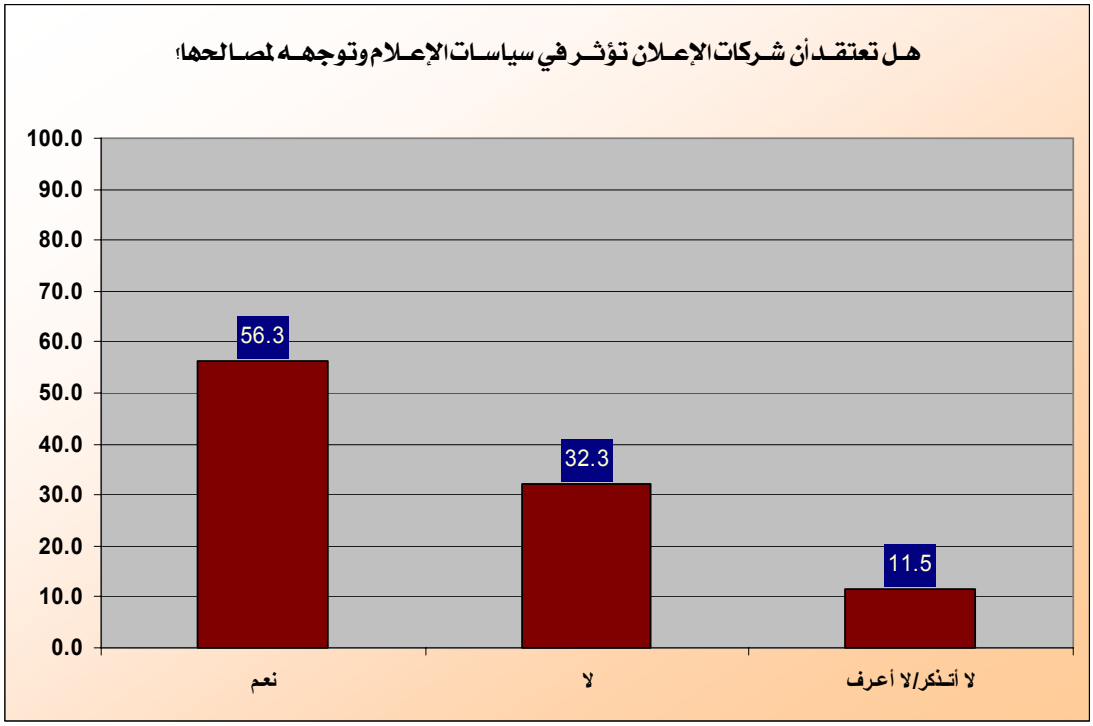

٣٨. إذا كانت إجابتك بـ نعم .. هل تذكر باختصار كيف يحدث ذلك؟

* وجود مصالح مشتركة بينها وبين المؤسسة الاعلامية.
* تهديد بعدم نشر الاعلان.
* طلب عدم نشر اي معلومات حول شركاتهم.
* المساومة.
* التستر على قضايا لها علاقة بالشركة.
* شراء ذمم الصحفيين.
* تغيير الاخبار.

٣٩. هل منعت بعض الصحف واللات من الدخول للأردن العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	19	19.8
لا	27	28.1
لا أتذكر/لا أعرف	50	52.1
Total	96	100.0

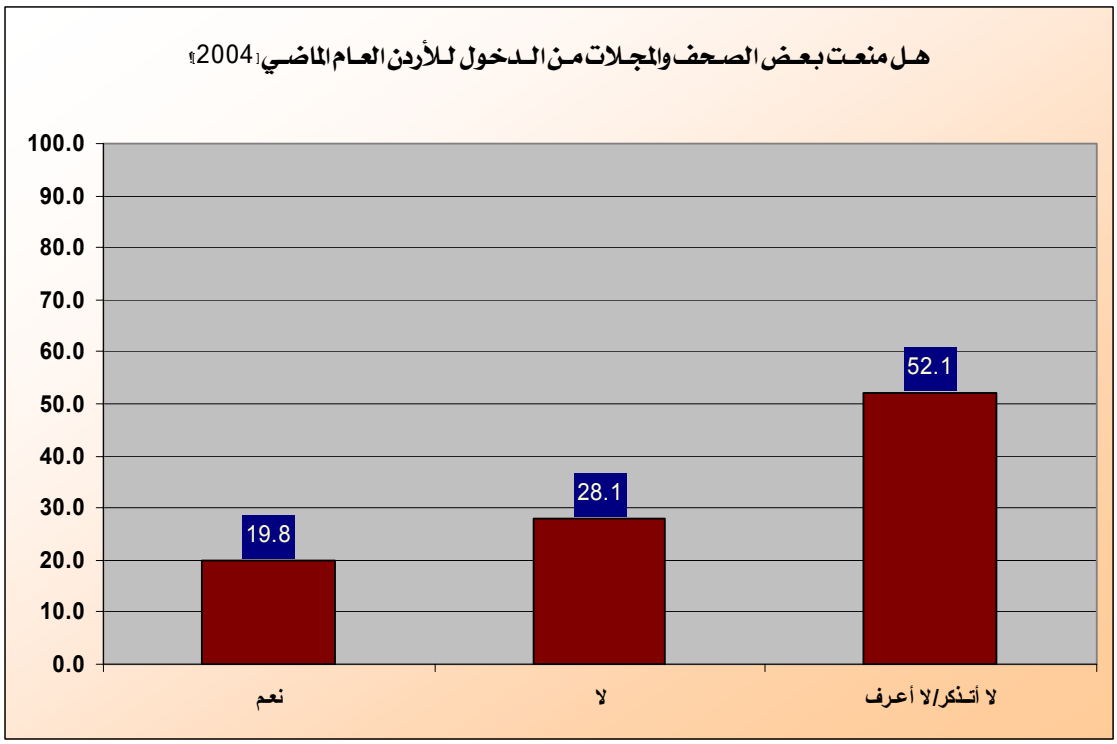

٤٠. إذا كانت إجابتك بـ نعم .. اذكر بعض أسماء الصحف واللات الممنوعة .. ولماذا؟!

* القدس العربي.
* الحياة.
* الشرق الاوسط.
* المحور العربي.
* العرب تايمز.
* مجلة اسرائيلية تخص عرب ٤٨ .

٤١. هل خضعت بعض الصحف الأردنية للرقابة المسبقة العام الماضي (٢٠٠٤)؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	38	39.6
لا	21	21.9
لا أتذكر/لا أعرف	37	38.5
Total	96	100.0

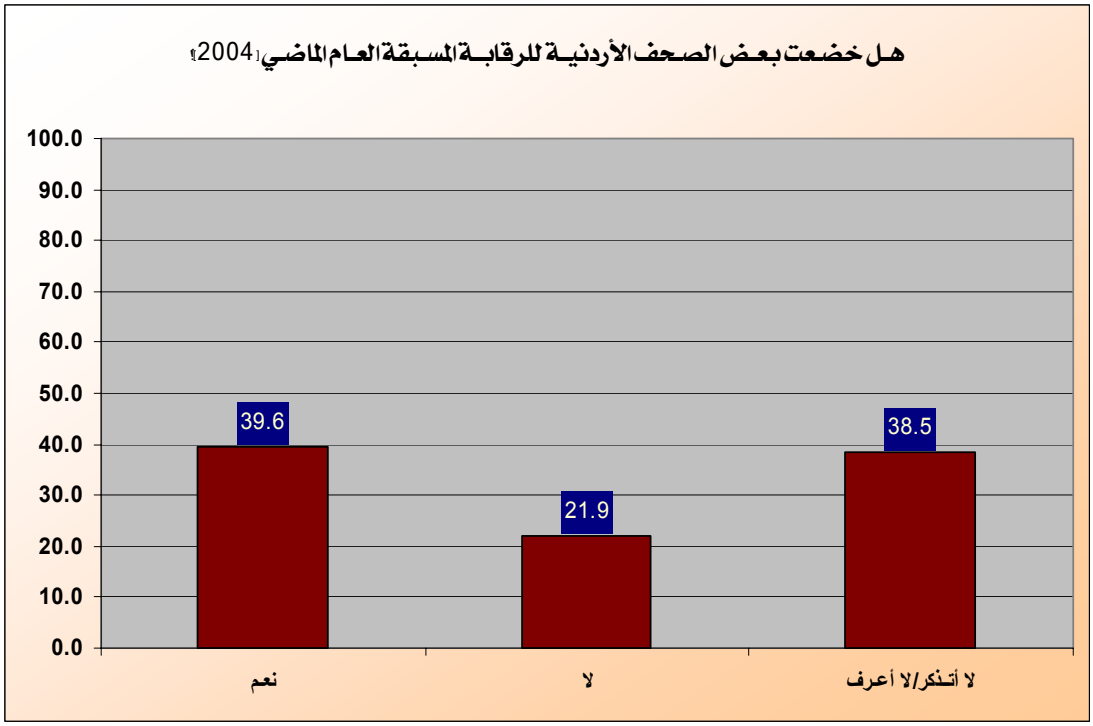

٤٢. إذا كانت إجابتك بـ نعم .. إذكر بعض أسماء الصحف التي تعرفها وتعرضت للرقابة .. وهل تعلم لماذا؟

جاءت ابرز الاجابات كالتالي:

* المجد.
* الوحدة.
* الرأي.
* الشاهد.
* الدستور.
* الغد.
* العرب اليوم.
* مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
* المحور.
* البلاد.
* الميثاق.
* السبيل.

أما عن الاسباب التي يعتقدون انها وراء هذه الرقابة فقد جاءت اجاباتهم كالتالي:

* الوضع السياسي ١ر٤٩%.
* سياسة السلطة التنفيذية ٣ر٣٣%.
* لا يوجد اسباب ١٤%.
* لا اعرف ٥ر٣%.

٤٣. إلى أي درجة تعتقد أن الإذاعة والتلفزيون الأردني يتمتعان بحرية إعلامية؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
متدنية	40	41.7
مقبولة	25	26.0
متوسطة	22	22.9
جيدة	7	7.3
ممتازة	2	2.1
Total	96	100.0

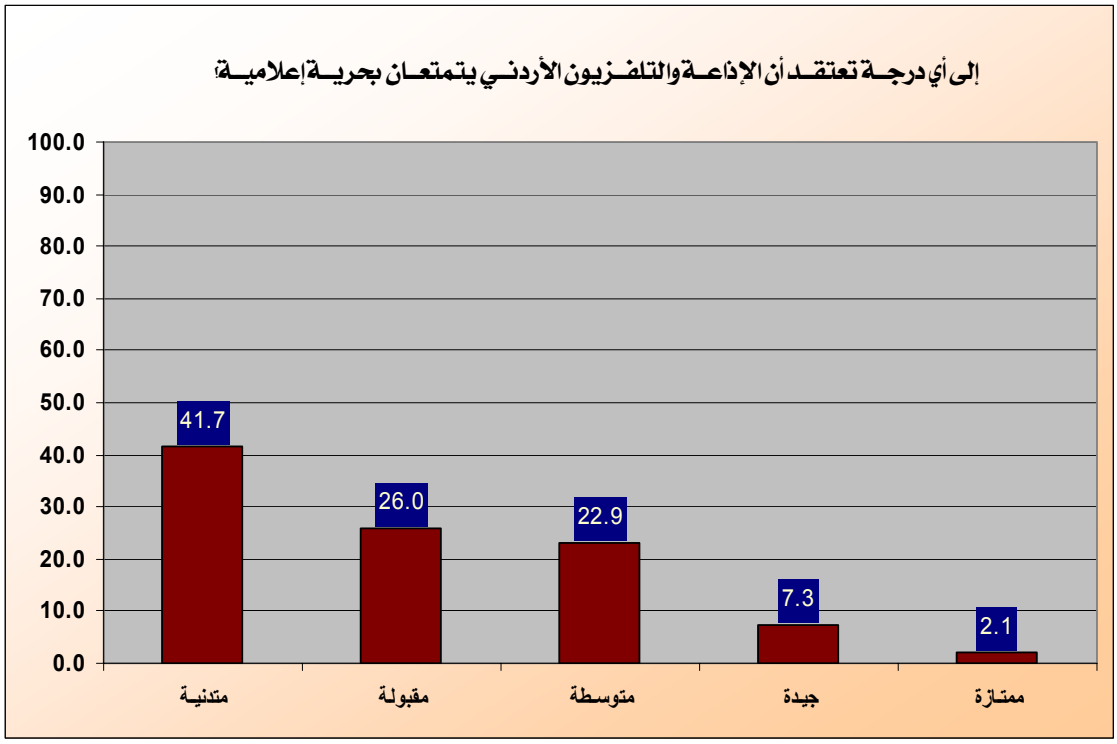

٤٤. باختصار .. لماذا؟

وكانت أبرز الاجابات التي وجدت أن مستوى الحرية التي تتمع بها الإذاعة والتلفزيون جيدة كانت على النحو التالي:

* برامجها قوية وخاصة الحوارية.
* أفضل من السنوات السابقة.
* متوازنة دائماً.
* إدارتها جيدة.

وعزا الاعلاميون تدني مستوى الحرية التي تتمتع بها الاذاعة والتلفزيون لعدد كبير من الاسباب ابرزها:

* مؤسسة حكومية بدون صلاحيات.
* مقيدة بالسياسة الداخلية.
* تعمل باشراف الحكومة.
* لانها ذراع الحكومة.
* تدخل جهات عليا ووجود رقابة.
* الجمود الاداري.
* وجود اشخاص غير نزيهين.
* عدم وجود الرأي الاخر.

* تعدد المرجعيات.
* بسبب القائمين على البرامج.
* الواسطة والمحسوبية.
* قلة الخبرة.
* ضعف الكادر.
* الخوف من البلبلة.

٤٥. إلى أي درجة تعتقد أن وكالة الأنباء الأردنية تتمتع بحرية إعلامية؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
متدنية	36	37.5
مقبولة	21	21.9
متوسطة	23	24.0
جيدة	11	11.5
ممتازة	5	5.2
Total	96	100.0

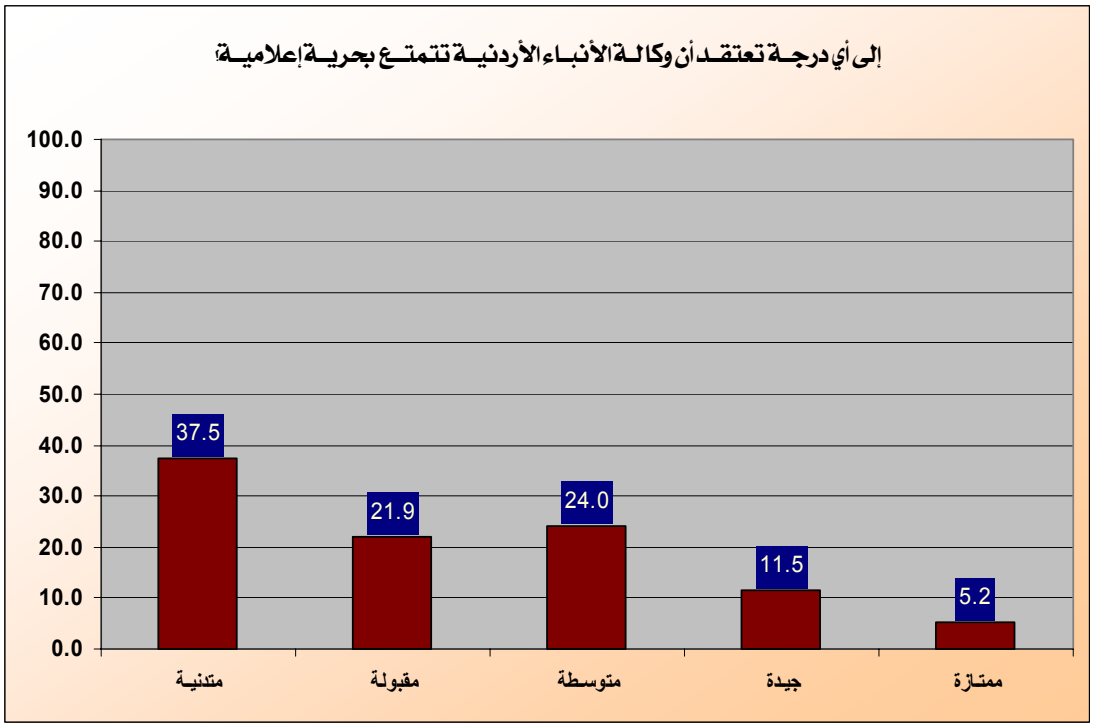

٤٦. باختصار .. لماذا؟

وأبرز الإجابات التي وجدت أن وكالة الأنباء تتمتع بدرجة جيدة من الحرية الإعلامية كانت على النحو التالي:

* الكادر الإداري الجيد.
* سقف أعلى من الإذاعة والتلفزيون.
* جرأة في معالجة الأمور.

كما تركزت الاجابات التى أظهرت تدنى درجة الحرية الإعلامية عند وكالة الأنباء الأردنية على النحو التالى:

* تخضع لسيطرة الحكومة مباشرة.
* كوادرها ضعيفة.
* الرقابة عليها كبيرة وقوية.
* غير قادرة على مواكبة التطورات.
* وجود رقابة ذاتية.
* لأنها الوحيدة وليس لها منافس.

٤٧. هل يخضع الانترنت في الاردن للرقابة؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
نعم	22	22.9
لا	37	38.5
لا أتذكر/لا أعرف	37	38.5
Total	96	100.0

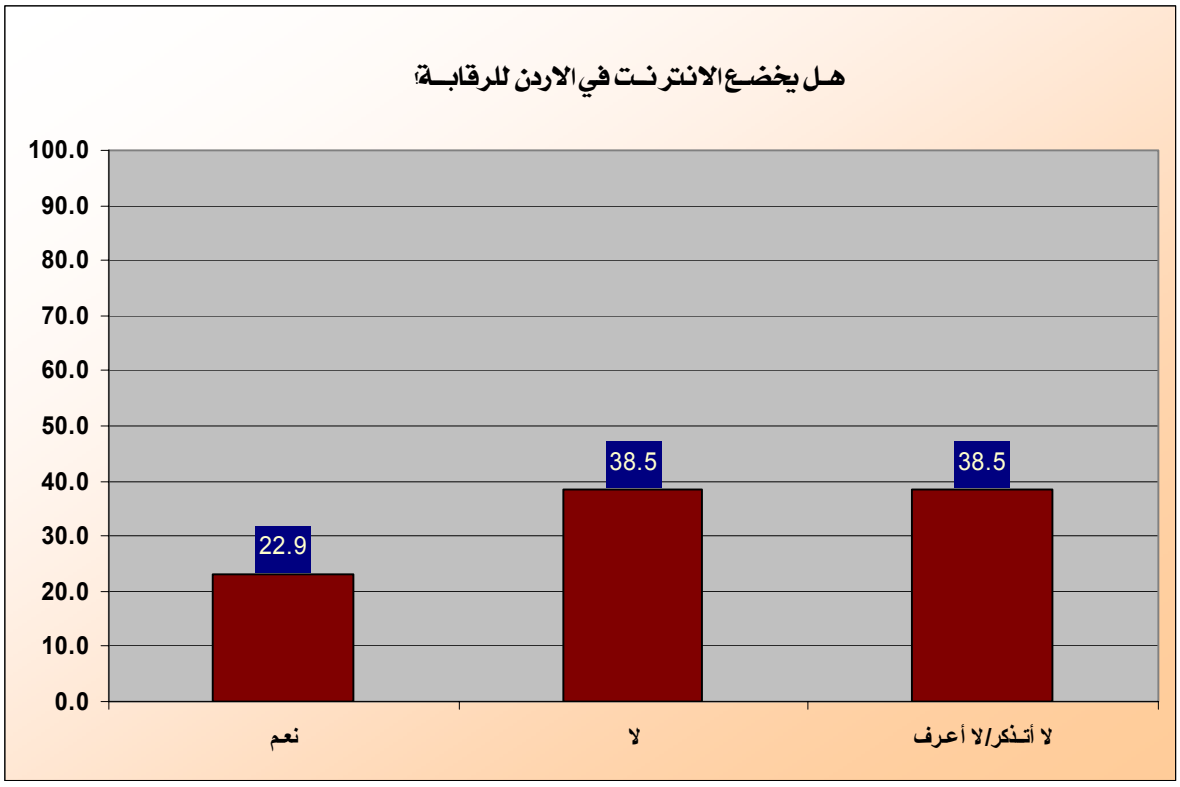

٤٨. إذا كانت إجابتك بـ نعم .. إذكر أمثلة على حالات الرقابة ؟

* مواقع دينية.
* مواقع سياسية.
* مواقع تستهدف الاردن مثل عرب تايمز.
* مواقع اعلامية.
* رقابة خفية.
* هناك مواقع مسيطر عليها من جهات حكومية.
* مواقع تمس الاردن.

٤٩. من يقوم بالرقابة على الانترنت في الأردن؟

	عدد المجيبين	النسبة المئوية
الحكومة	6	26.1
لا أعرف	5	21.7
المخابرات	3	13.0
لا يوجد	3	13.0
المسؤولين عن الاتصلات	2	8.7
الدائرة الفنية في كل مؤسسة	1	4.3
ادارات المواقع	1	4.3
رقابة ذاتية من الصحفيين	1	4.3
شركات خاصة	1	4.3
Total	23	100.0

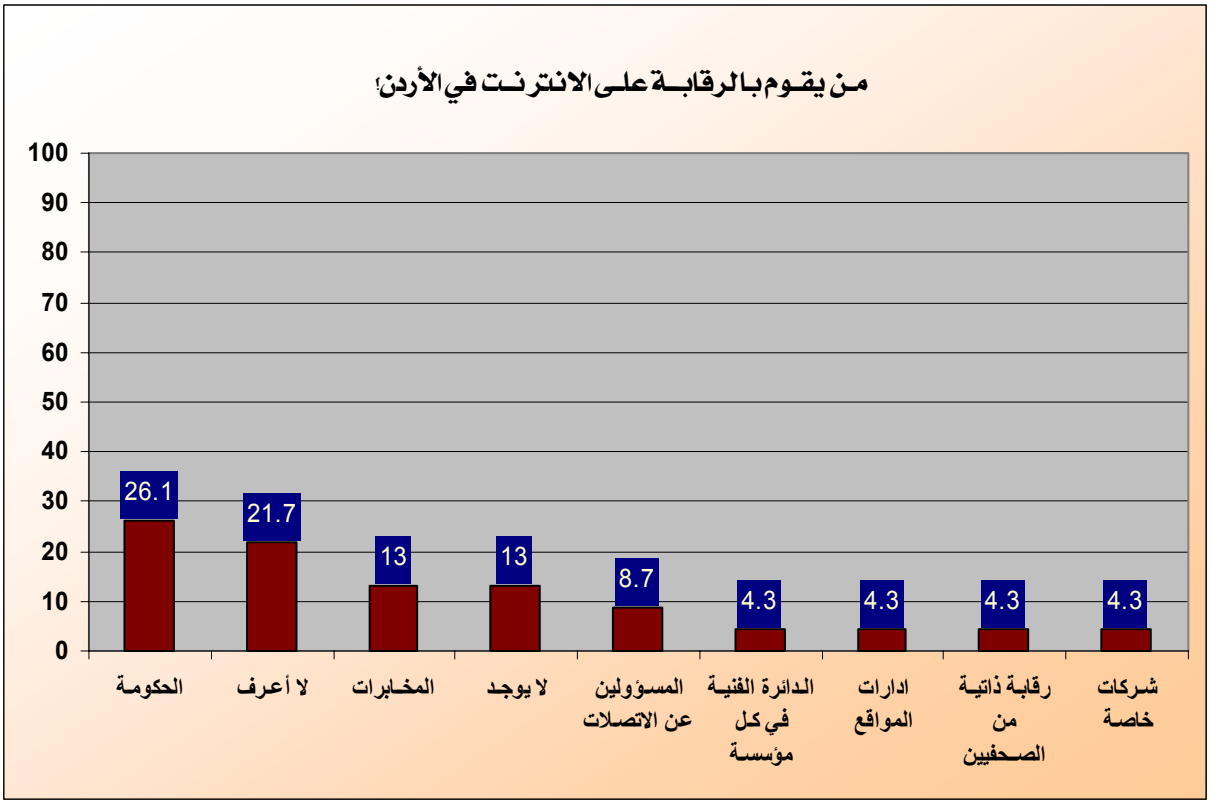

٥٠. كيف تحدث حالات الرقابة هذه؟

* لا اعرف ٣٠ر٤%.
* حجب المواقع ٢١ر٧%.
* لا يوجد ٢١ر٧%
* اساليب فنية ١٣%.
* من خلال وسيط اردني ٣ر٤%.
* عملية رقابة فقط ٣ر٤%.
* عملية تقنية فقط ٣ر٤%.